الاقتصاد البدائي: تداخل الاقتصاد مع بقية الأنساق الاجتماعية

يدرك الأنثروبولوجيون أهمية البعد المادي للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها وتوزيعها من خلال مختلف العمليات الاقتصادية، لكن ما يهمهم بالدرجة الأولى هو طبيعة وسمات العلاقات الاجتماعية والتفاعلات الإنسانية التي تتمخض عنها وتتوقف عليها عمليات الإنتاج والتوزيع (Firth 1967: 4). كما يتساءلون عن مدى إمكانية تطبيق مفاهيم السوق والتعويل عليها في فهم وتفسير النشاطات الاقتصادية في المجتمعات البدائية التي توجهها الاعتبارات الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية بدلا من آليات العرض والطلب والبحث عن الكسب المادي. ولا يخفي جورج دالْتُن George Dalton شكوكه في إمكانية تطبيق مفاهيم السوق على الاقتصاديات البدائية ويدعم هذه الشكوك بالاتكاء على شهادة مِلفِل هِرسْكُوفِتْز Melville Herskovits في تلميحه إلى أن نظريات السوق غالبا ما تركز اهتمامها على خصائص الاقتصاد الرأسمالي الغربي التي عادة ما تفتقر لها اقتصاديات المجتمعات التقليدية (Herskovits 1952: 55). وسوف نستعرض في هذا الفصل أهم الآراء التي طرحها الأنثروبولوجيون الرواد حول طبيعة الفوارق التي تميز الاقتصادات البدائية عن اقتصاد السوق. كما نستعرض الآراء التي طرحها بعض الاقتصاديين غير التقليديين المتأثرين بالطرح الأنثروبولوجي من أمثال كارل بُولانِي Karl Polanyi وثورْسْتين فِبْلِن Thorstein Veblen.

نظرة عامة

يقدم بول بوهانان Paul Bohannan تعريفا للاقتصاد من وجهة النظر الأنثروبولوجية يقول بأنه ناتج التفاعل بين مكونات البيئة الطبيعية التي تستخلصها الثقافة على شكل موارد من ناحية وبين مظاهر الثقافة التي تشكل التكنولوجيا ويتم توظيفها من خلال الجهد الإنساني لتحويل هذه الموارد إلى سلع اقتصادية نافعة من ناحية أخرى (Bohannan 1963: 211). ويقدم جورج دالتون تعريفا آخر يقول بأن الاقتصاد ذلك القطاع العريض من النشاطات الإنسانية الذي ينصب اهتمامه على الموارد ومحدوديتها واستخداماتها وعلاقتها بالحاجات الإنسانية والتنظيمات المتبعة في توظيفها للوفاء بهذه الحاجات (Dalton 1961:1). فكيف تنطبق هذه التعاريف على الاقتصاد البدائي؟

سلوك الإنسان الاقتصادي يحدده عاملان هما العامل البيولوجي الذي يتمثل في حاجته إلى الغذاء ووسائل الراحة، والناس في ذلك متساوون ولا يختلفون كثيرا عن بقية الكائنات الحية. والعامل الآخر هو العامل الثقافي الذي يتفرد به الإنسان من بين الكائنات الحية والذي يختلف من مجتمع إلى آخر ويتمثل أولا في الطرق التي يعمد إليها لاستخلاص الغذاء وضرورات الحياة الأخرى وثانيا في الحاجات والرغبات التي تنشأ من كون الإنسان كائن اجتماعي يمتلك ثقافة، والتي تختلف باختلاف القيم والعادات والتقاليد والأذواق. فهناك المناخ وظروف الطبيعة التي تحدد المواد الخام المتاحة للإنسان وتملي عليه طريقة تصميم ملابسه والمسكن الذي يأوي إليه لوقايته من تقلبات الجو وحمايته من الأخطار. وتلعب القيم الثقافية والمعتقدات والتابوهات

دورا أساسيا في تحديد معنى الندرة وطرق ترتيب الأولويات والخيارات لتخصيص الموارد المحدودة بين البدائل والغايات المختلفة، وفي تحديد حاجات الإنسان والموارد اللازمة لإشباعها ودرجات الإشباع وطرقه ووسائله وسبله ومستلزماته (Herskovits 1952: 5-8). فهناك مثلا العديد من أنواع النباتات البرية وأجناس الحيوانات والزواحف والحشرات كانت تشكل مصدرا غذائيا هاما لإنسان العصر الحجري لكن الناس الآن لا يستفيدون منها ولا يستسيغونها البتة. وهناك أصناف من المأكل والمشرب تحرمها ديانات وتحللها أخرى، وهناك النباتيون الذين يتحرجون من أكل اللحوم. ولا ننس أن هناك أيضا أياما محددة من أيام الأسبوع أو ساعات محددة من ساعات النهار يتحرج فيها الناس من العمل مثل يوم الجمعة عند المسلمين والسبت عند اليهود والأحد عند النصارى، ومعلوم ما يسببه ذلك من إرباك بالنسبة لمؤسسات المال والأعمال التي تتعامل عبر بلدان يدين أهلها بهذه الديانات المختلفة. ولسنا بحاجة لأن نذكر بموضوع البنوك الإسلامية التي تحاول تجاوز التحفظات التي يراها البعض فيما يخص القروض وغيرها. أي أن السلوك الاقتصادي المتمثل في مفهوم الخيارات من بين البدائل المتاحة للإنسان والذي سبق الحديث عنه في الفصول السابقة لا تحدده فقط الاعتبارات المادية المتمثلة في وجود أو عدم وجود شيء ما أو المقدرة في الحصول عليه وإنما تلعب العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والثقافية والاعتبارات الدينية دورا لا يستهان به في ذلك.

يعد الحصول على الغذاء أهم جوانب النسق التكنولوجي في أي مجتمع وأكثرها ارتباطا بظروف البيئة. الغذاء ضروري لاستمرار حياة الإنسان ولكن البيئة الطبيعية وما توفره من موارد نباتية وحيوانية تملي على الإنسان ما يجب عليه استخدامه من وسائل وأدوات للحصول على الطعام وإعداده للأكل. الحاجات الإنسانية والاستفادة من الثروات الطبيعية وتحويلها إلى موارد يُنتفع بها لإشباع هذه الحاجات الإنسانية كلها أمور مرهونة بمستوى التطور الحضاري والتقدم التقني والمعرفي وكفاءة الأدوات التي تمكّن الإنسان من خلال العمل أن يستخرج ثروات الطبيعة ويحولها إلى موارد نافعة. التكنولوجيا هي التي تحدد بالدرجة الأولى ما يمكن اعتباره موارد طبيعية قابلة للاستهلاك. الأدوات البسيطة لن تمكن الإنسان من الاستفادة من الخامات والموارد الطبيعية مثل المعادن والبترول والفحم الحجري. لم تتحول هذه الثروات المختزنة في باطن الأرض إلى موارد اقتصادية إلا بعد أن قطع الإنسان شأوا بعيدا في المجال التكنولوجي مكنه من استخراجها واستغلالها لسد حاجاته. ثم إنه كلما تطورت التكنولوجيا وأصبحت أكثر تقدما وتعقيدا كلما تضاعفت المعالجات والخطوات التي يتم من خلالها تحوير الموارد الطبيعية وتحويلها من خلال عمليات الإنتاج إلى سلع نافعة للإنسان، أما في المجتمع البدائي فإن علاقة الإنسان بموارد الطبيعة تكاد تكون مباشرة فهو يشرب الماء مباشرة من النهر ويأكل الفاكهة أو البقول حال قطافها ويلبس جلود الحيوانات بعد سلخها ثم تجفيفها دون دبغها أو إزالة صوفها، ولذلك من السهل حدوث المجاعات لو حدث في عام من الأعوام أن لم تهطل الأمطار أو توقفت هجرة الطيور أو الأسماك أو قطعان الحيوانات التي يصطادها (Herskovits 1952: 9).

هناك تغذية استرجاعية وتأثير متبادل بين تطور التكنولوجيا ونمو الكثافة السكانية. التكنولوجيا والبيئة تحددان نمط الإنتاج في المجتمع ومن ثم الكثافة السكانية. تطور التكنولوجيا يسمح بمضاعفة الإنتاج وبالتالي زيادة عدد السكان، مثلما أن زيادة عدد السكان يشكل ضغطا يضطر معه المجتمع إلى تطوير وسائله الإنتاجية لتوفير الغذاء اللازم لأفراده. تعد التكنولوجيا عاملا حاسما فى تاريخ الإنسان وتطور البشرية، ومستوى التطور التكنولوجي له تأثير مباشر على الجوانب الأخرى من الثقافة. المجتمعات البدائية، التي لا

تملك إلا وسائل بسيطة للإنتاج والتي يقوم فيها نمط الإنتاج على الجمع والصيد أو على الزراعة البدائية، لا توجد فيها تخصصات متباينة ولا مهام إنتاجية متنوعة كما أنها لا تستهلك ولا تنتج كما كبيرا من الطاقة ولذلك فإن كفاءتها الإنتاجية محدودة جدا وكثافتها السكانية متدنية مقارنة بالمجتمعات التي تعتمد على نمط الإنتاج الصناعي. فبواسطة الجرارة الآلية مثلا يستطيع فرد واحد زراعة مساحة كبيرة من الأرض أكبر بكثير مما يستطيع زراعته عدد من الأفراد بواسطة المحراث أو العصا المدببة الأطراف (Forde *et al* 1967: 14). اقتصاد المجتمعات البدائية اقتصاد كفاف فهم يستهلكون كل ما ينتجون وليس لديهم فائض لأن كفاءة أدوات الإنتاج التي يستخدمونها منخفضة. عدم وجود الفائض وعدم إمكانية تكديس الثروة يعني عدم وجود الطبقية الاجتماعية. وهم أصلا لا يملكون الأدوات اللازمة ولا المعدات الضرورية للنقل والحفظ والتخزين، مما يجعل الفائض لو توفر أصلا عرضة للعطب والتلف السريع، لذا من الأفضل توزيعه واستهلاكه في الحال أو منحه بسخاء للآخرين على شكل هبات وأعمال معروف تُسترد عند الحاجة وفي وقت الضيق، ناهيك عن أن صعوبة المواصلات تحول دون نقل الفائض لو توفر إلى المناطق التي تعاني من الندرة ويمكن تصريف الفائض فيها (Forde *et al* 1967: 15, 21).

حياة التنقل الدائب التي تعيشها الجماعات البدائية التي تعتمد على الجمع والصيد تجعل الملكية الخاصة، سواء ملكية الأرض أو غيرها من عناصر الإنتاج، أمرا غير ممكن لأن انشغالهم الدؤوب بتحصيل المعاش صرفهم عن الالتفات لأي مطلب آخر من مطالب الدنيا ومتطلبات الحضارة، فهم لا يكادون يحصلون على قوت اليوم وقلما يتبقى شيئا للغد أو بعد الغد. فماذا يفيد الإنسان لو امتلك نبعا من الماء أو قطعة من الأرض أو بعض الأشجار المثمرة إذا كان سيتركها ويرحل إلى مكان لا يملك فيه شيئا؟ من لا يملك شيئا من حطام الدنيا لا يمكن أن يتبلور لديه مفهوم الملكية الخاصة أو المال الخاص، ومن لا يتوفر لديه فائض من الإنتاج لا يمكن أن يتبلور لديه مفهوم التخزين والاكتناز وتراكم رأس المال. بل إنه من الصعب تحديد ماهية رأس المال في المجتمعات البسيطة لأن هذا المفهوم المستمد من النظام الاقتصادي الرأسمالي قائم على افتراض أن من يقوم بالعملية الإنتاجية (العامل) ليس هو صاحب رأس المال. لذلك علينا إن استخدمنا مصطلح رأس المال في هذا السياق أن نستخدمه بصفة خاصة تتماشى مع مستوى التقدم التكنولوجي ونمط الإنتاج للمجتمع الذي نتحدث عنه وذلك للإشارة إلى كل ما يستخدم في العملية الإنتاجية من أدوات ووسائل تكنولوجية أخرى وخدمات بما في ذلك الماشية والمزرعة وقارب الصيد والشباك، أو أي شيء يستفاد منه على مدى فترة ممتدة من الزمن لإنتاج شيء آخر. ولكن نظرا لبدائية التكنولوجيا في المجتمعات التقليدية فإن رأس المال يعتبر زهيدا على وجه العموم، لا من حيث قيمته ولا كميته ولا من حيث كفاءته وفاعليته وقدرته على التحمل والاستمرارية.

يختلف نظام الملكية، سواء في ذلك ملكية الأرض أو غيرها من وسائل الإنتاج، تبعا للاختلاف في التكنولوجيا وفي نمط الإنتاج؛ مثلما تختلف الجماعات فيما بينها بخصوص تحديد الحدود الإقليمية والدفاع عنها حيث تختلف نظرة الجماعات المستقرة في هذا الخصوص، كما هو الحال في المجتمعات الزراعية والصناعية عن نظرة المجتمعات المترحلة مثل مجتمعات الرعي ومجتمعات الجمع والصيد. الأرض في المجتمعات البدائية التي تعيش على الجمع والصيد أو على الرعي أو على البستنة ملك مشاع يمكن لأي فرد ينتمي إلى الجماعة إما بحكم الجوار أو القرابة أن يقتطع جزءا منها ليستغل مواردها ويستخدمها لمنفعته الخاصة.

لكن ما عدا الحصول على متطلبات الحياة الأساسية، والجميع في ذلك متساوون، فإنه ليس لأي فرد حق التصرف المطلق في الأرض. أي أن حق الملكية مشاع أما حق الاستخدام فهو فردي. علاقة القربى التي تربط الفرد بالجماعة هي التي تعطيه الحق في استغلال الأرض والاستفادة من مواردها الطبيعية. ابن العشيرة مثلا بحكم عضويته كفرد من أفراد العشيرة له حق الرعي والقنص في أرض القبيلة واستغلال مواردها أو حتى زراعة قطعة منها ولكن ليس له حق البيع أو التأجير. وفي المجتمعات الريفية البسيطة التي تكون فيها الأرض حقا مشاعا فإن الأراضي البور ملك للجميع لكن لا يحق لأي فرد أن يستخدم سوى القطعة التي يزرعها. ومتى ما أهمل زراعة هذه القطعة سقط حقه فيها ولا مانع من أن يستخدمها أحد غيره من أفراد الجماعة المحلية. الفرد في هذه المجتمعات يملك حق استخدام الأرض ما دام قادرا على استغلالها لكنه لا يملك الأرض نفسها وليس له حق التصرف المطلق فيها كأن يبيعها أو يمنحها للغير أو يورثها لأولاده.

الاستقرار والازدحام السكاني يعني حدة التنافس على الأراضي الغنية بالموارد والقابلة للاستصلاح. في هذه الحالة لا يستطيع المرء أن ينتقل من قطعة من الأرض إلى أخرى إذا تدنى إنتاجها أو زاحمه عليها من هو أقوى منه. السبيل الوحيد أمامه هو الاستيلاء عليها عن طريق التملك الشخصي والاستثمار في استصلاحها وفي تطوير وسائل الإنتاج وأدواته لتحسين العائد وضمان استمرارية المردود. وهكذا يؤدي تطور وسائل الإنتاج في نهاية الأمر إلى ظهور الملكية الخاصة لأن المجتمع يكون قد وصل إلى المستوى التكنولوجي الذي يسمح باستغلال الأرض بصورة مجدية ويجعل حياة الاستقرار أمرا ممكنا. لكن التزاحم على امتلاك الأراضي الصالحة للزراعة أو للاستغلال بأي شكل من الأشكال يجعل الحصول عليها وامتلاكها باهض التكاليف، كما أن الأدوات والمعدات حينما تصل صناعتها إلى مستوى معقد يصبح إنتاجها وقفا على المختصين مما يجعل امتلاكها أو استبدالها حكرا على من يستطيعون دفع الثمن. لذا كلما تطورت التكنولوجيا وتطور معها النظام الاجتماعي كلما تبلور مفهوم الملكية الخاصة في المجتمع بحيث يمكن لأي فرد قادر أن يمتلك قطعة من الأرض، تكبر مساحتها أو تصغر حسب إمكانياته، بكل ما تختزنه هذه الأرض من ثروات وموارد طبيعية. كما يمتلك الأدوات والمعدات اللازمة لاستخراج هذه الثروات ويمتلك حق التصرف المطلق بكل ذلك كما يحلو له، بما في ذلك البيع والمنح والتوريث والتأجير.

في المجتمعات الصناعية نجد أن عمليات الإنتاج وتقنياته في غاية التعقيد والتداخل بينما تكون عمليات التبادل والتوزيع في غاية البساطة لأنها تقوم على نظام السوق ومقتضيات العرض والطلب. وعلى العكس من ذلك نجد أن تكنولوجيا الإنتاج في المجتمعات التقليدية تتسم بالبساطة والبدائية ويقوم توزيع العمل على مبدأ بسيط هو مبدأ السن والجنس بينما تكون عمليات التوزيع معقدة جدا نظرا لارتباطها بالعلاقات الاجتماعية والأنساق القرابية بما تخضع له من قوانين وما يكتنفها من تراتبية في المكانات والأدوار وتتم وفق طقوس ومراسيم وشكليات تحيطها الرموز والمشاعر والمجاملات ويحدد طبيعتها درجة القرابة وطبيعة ونوع العلاقة التي تربط بين أطراف التوزيع والتبادل. فمثلا حينما يؤوب الرجال من رحلات الصيد وتؤوب النساء من رحلات الجمع يوزعون ما يحصلون عليه على أقاربهم وأرحامهم بمقادير تختلف كمياتها ونوعياتها حسب اختلاف درجات القربى، والأقارب بدورهم يوزعون ما يحصلون عليه على أقاربهم بنفس الطريقة، وهكذا (Bohannan 1963: 229; Nash 1966: 20-2; Sahlins 1972: 231ff). هذا فيما يتعلق بالتوزيع، أما بالنسبة للإنتاج خذ مثلا ما يتطلبه إنتاج طائرة نفاثة أو جهاز حاسب شخصي، أو حتى فردة حذاء أو جريدة يومية.

يتضمن إنتاج مثل هذه الأشياء عمليات متعددة ومراحل متداخلة وفي غاية التعقيد ويلزم القيام بها جيوش من العاملين في مختلف التخصصات والكفاءات والمهارات. أما جني كمأة من كمأ الأرض أو صيد ظبي أو أرنب فيمكن أن يقوم به شخص واحد ويستفيد منه مباشرة بعد إعداده بنفسه وطبخه أو شّيه، بل لو كان ما جناه هذا الشخص البدائي ثمرة من ثمار الفاكهة أو بقلة من بقول الأرض فإنه يمكنه أكلها مباشرة بعد جنيها، ولو احتاج إلى أي عمل إضافي فلن يتعدى تنظيفها من التراب إما بمسحها بيده أو غطسها بالماء.

وحدة الإنتاج الأساسية في المجتمعات البدائية هي الوحدة القرابية وتتشكل القوة الإنتاجية من أفراد العائلة الممتدة بما لديهم من جهد وخبرات، وهذا ما يسمى نمط الإنتاج العائلي domestic mode of production. العائلة تصنع أدوات الإنتاج البسيطة وتستخدمها في العمليات الإنتاجية المحدودة التي تتولاها وتشرف عليها من البداية إلى النهاية وهي التي تملك الإنتاج وجميع وسائله ولها حق التصرف فيه بالاستخدام أو المنح أو البيع. البدائيون ينتجون للاستعمال المباشر وليس للمتاجرة. لكن الأسرة الواحدة مهما كان عدد أفرادها لا تستطيع أن تؤمن جميع احتياجاتها على مدار فصول السنة طوال السنوات. ففي بعض الفصول قد تتضاءل الموارد لدرجة حرجة لا يستطيع أفراد الأسرة الحصول على ما يعولهم جميعا، خصوصا إذا كان عدد العجزة والأطفال وكبار السن وغيرهم من غير المنخرطين في العملية الإنتاجية أكثر من المنتجين. كما قد يحدث في بعض السنين قحط وجفاف ومجاعات. فلا بد في مثل هذه الحالات من اللجوء إلى الأسر الأخرى للمساعدة والتعاون معها. وهنا تبرز الحاجة إلى وجود آليات لتنسيق التعاون واستمراره بين عدد من الأسر. من هذه الآليات المصاهرة والتزاوج والتزاور وتوثيق أواصر الروابط بين الأسر عن طريق إقامة الحفلات الموسمية والطقوس. وهذا بدوره يستدعي نوع من الفرز بين الأفراد لبلورة نخبة من الشيوخ والحكماء والعقلاء والشجعان للاضطلاع بمهام القيادة والتنسيق وحل الخلافات. ويحظى هؤلاء باحترام الجميع نظرا لميزاتهم الشخصية وبحكم أواصر القربى والمصاهرة التي تربطهم بأفراد الجماعة مما يجعلهم على مسافة واحدة من الجميع ويجعل الآخرين يثقون بعدالة أحكامهم ورجاحة عقولهم فيمتثلون لأوامرهم. ويعمل هؤلاء القادة على توسيع شبكة العلاقات بين عدد أكبر من العوائل لما يضمنه ذلك من ميزات إيجابية من ناحية ضمان تأمين الموارد الضرورية للحياة وكذلك لأغراض الدفاع وتوسيع رقعة المساحة الجغرافية التي تجوبها الجماعة. فكلما اتسعت مساحة الرقعة الجغرافية التي تقطنها الجماعة وتنوعت بيئاتها الطبيعية كلما أتاح لها ذلك مزيدا من المصادر الغذائية المتنوعة وغير ذلك من الموارد الأخرى التي تحتاج لها الجماعة. لكن الأرض تحتاج لمن يدافع عنها ضد الجماعات الأخرى التي تزاحمهم عليها. وهذا ما يؤكد على أهمية حجم الجماعة والتفوق العددي للأغراض الدفاعية، وكذلك الإنتاجية.

لا يبدأ التبادل التجاري إلا مع بداية ظهور تقسيم العمل ومع ظهور مختلف التخصصات الحرفية والمهنية، وهذا بدوره يؤدي إلى فصل الوظيفة الإنتاجية تدريجيا حتى تصبح مستقلة عن الوظائف الاجتماعية الأخرى. فكلما خطى المجتمع خطوات أكبر نحو الكثافة السكانية والتطور التقني كلما زادت درجة التمايز بين المختصين في العملية الإنتاجية حتى يصبح إنتاج الغذاء وقفا على عدد محدود من أفراد المجتمع بينما يتفرغ الباقون لمهام أخرى يجنون من ورائها الدخل الذي يحصلون به على ما يحتاجون إليه من الغذاء ومن ضرورات الحياة. ومع إزدياد الكثافة السكانية وحدة التنافس على الموارد وتعقيد التكنولوجيا والعمليات الإنتاجية تزداد الضغوط على الاقتصاد العائلي مما يحد من قدرته على سد احتياجاته لوحده دون التعاون

والتنسيق مع الآخرين والعمل الجماعي. هذا يتطلب دمج اقتصاد العوائل في نظام موحد بحيث يصبح من غير المجدي بالنسبة لأي عائلة أن تحتفظ باستقلاليتها الاقتصادية لأن انضمامها إلى هذا النظام الموحد تحقق لها مكاسب تغريها بالانضمام. عند هذا الحد يصل المجتمع إلى مرحلة حاسمة يصبح فيها من الضروري ظهور نخبة قيادية لديها السلطة الكافية لتوجيه العمل الجماعي وتنظيم العمليات الإنتاجية والتنسيق فيما بينها وإدارة عجلة الاقتصاد وتنمية الموارد بشكل عام، إضافة إلى فض النزاعات وسن القوانين وتطبيقها. وهذه أولى بوادر ظهور السلطة المركزية التي يمسك بزمامها نخبة من رجال السياسة والكهنوت. تستند قوة هذه السلطة الناشئة ويعتمد بقاؤها واستمرارية وجودها على قدرتها على مضاعفة الإنتاج وتعظيم الفائض وانتزاعه من الإنتاج الكلي وتحويل الاقتصاد العائلي إلى اقتصاد سياسي عن طريق استثمار جزء من الفائض في تطوير وسائل الإنتاج وأدواته وفي استصلاح الأراضي وفي إقامة السدود ومشاريع الري وغير ذلك من المشاريع التي تساعد على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الفائض الذي تنتزعه النخبة الحاكمة وملاك الأرض من المنتجين.

ومما يعزز من ظهور السلطة المركزية استيلاء طبقة الأثرياء على الأرض بكل ما فيها من موارد طبيعية واحتكار وسائل الإنتاج والمعدات اللازمة لاستخلاص الموارد اللازمة للعيش مما يُفقد عامة الناس سيطرتهم على الإنتاج وأدواته بحيث لا يتبقى لهم إلا قوتهم البدنية التي تتحول إلى سلعة يتاجرون بها في سوق العمل ويتحولون إلى أجراء عند ملاك الأرض. وتملّك الأرض له تأثير مباشر على الإنتاجية حيث يضطر العاملون عليها من غير ملاكها إلى مضاعفة جهدهم وكدهم وكدحهم من أجل زيادة إنتاجهم لدفع ما يزيد عن حاجتهم الأساسية إلى مالك الأرض أو الدولة على شكل زكاة وضرائب وخراج وأجارات وما شابه ذلك. وأي زيادة أو نقص في حجم هذه المدفوعات سوف يؤدي مباشرة إلى زيادة أو نقص ساعات العمل وبالتالي حجم الإنتاج. والعامل أو الفلاح لا يستطيع ولا يملك القوة للامتناع عن دفع المطلوب منه إلى مالك الأرض الذي يحمي حقه القانون وتقف الدولة إلى جانبه. وهكذا يرتبط مع ظهور الملكية الخاصة ويترتب عليها تحولات اجتماعية في غاية الأهمية. فالمجتمع البسيط الذي تسوده روح العدالة والمساواة ولا يعرف أهله القسر والاستغلال ولا أحد فيه يستحوذ على وسائل الإنتاج يتحول إلى مجتمع تسوده الطبقية وينقسم إلى فئة قليلة من ملاك الأرض ووسائل الإنتاج تتحكم بمصير الفئة العظمى من الكادحين والمعدمين. وهذا يتطلب قيام سلطة سياسية مركزية تحافظ على المصالح الطبقية وتحمي الأغنياء من سطوة الفقراء وتحتكر الحق في استخدام القوة، أي أن ظهور الطبقية والملكية الخاصة مرتبط بظهور الدولة والسلطة السياسية. وهكذا يتم تحول الاقتصاد كلية من اقتصاد عائلي إلى اقتصاد سياسي.

تداخل الأنساق الاقتصادية والاجتماعية

للتعرف على طبيعة التداخل بين الأنساق الاقتصادية وبقية الأنساق الاجتماعية في المجتمعات التقليدية فَلْنقارن وضعها بالوضع في المجتمعات الرأسمالية الصناعية، فكل مجتمع من هذه المجتمعات له نظام اقتصادي مختلف ومتساوق مع نظامه الاجتماعي، كأن نقول بأن التنظيمات الاجتماعية والتعاملات الاقتصادية في المجتمعات البدائية تقوم على مبدأ الصلات القرابية والعشائرية بينما هي تقوم على مبدأ التعاقدات القانونية في المجتمعات الرأسمالية.

في المجتمع الصناعي نجد أن العائلة النووية تشكل وحدة الاستهلاك الأساسية أما الإنتاج فإنه متروك للشركات والمصانع التي تنظم عملها وأخلاقياتها المهنية وفق أسس تعاقدية ولوائح تنظيمية وقانونية بدلا من الاعتبارات القرابية. المصنع أو الشركة بما فيها من موظفين وعمال قد يملكها فرد واحد وقد يملكها عدة أفراد، وليس لها أي وظيفة عدا الوظيفة الإنتاجية، وإنتاج الفائض هو هدفها الأساسي وهو مقياس نجاحها أو فشلها. وتخصص الشركة جزءا من الأرباح التي تجنيها للاستثمار وزيادة رأس المال لإنتاج المزيد من الفائض وتحقيق مزيد من الأرباح. والعاملون في المصنع لا تربطهم أي علاقة اجتماعية أو قرابية أو شخصية بمن يملك المصنع أو الشركة، وحتى لو كانت هناك قرابة أو علاقة شخصية فإنه لا يقام لها أي وزن أمام الاعتبارات الاقتصادية والتجارية البحتة. ما يربط العامل وصاحب المصنع في نظام الاقتصاد الرأسمالي ليس علاقة قرابية وإنما هي علاقة قانونية تتمثل في العقد الملزم للطرفين وفي الأجر الذي يتقاضاه العامل مقابل عمله والربح الذي يجنيه صاحب المنشأة من جهد العامل. العمال أناس متخصصون ومدربون كل له دوره المحدد في عملية الإنتاج الكلية وقد لا تربطهم ببعضهم البعض أية علاقة اجتماعية سوى العلاقة الإنتاجية بحكم انتمائهم للشركة أو المصنع وهم لا يملكون أدوات الإنتاج ولا رأس المال، كما أنهم لا يملكون إنتاجهم وهو ليس لاستعمالهم الخاص، وإنما ينتجون للسوق. فلو كان العامل يعمل مثلا في مطعم أو في أي مكان لإنتاج الطعام أو الشراب أو لصنع الملابس أو الحذاء فإنه لا يحق له أن يحصل على شيء من إنتاجه دون أن يدفع الثمن. والعامل في مصنع السيارات الذي يقف على خط التجميع لا يقوم إلا بجزئية بسيطة من العملية الإنتاجية بينما يقوم بقية العمال في المصنع بإتمام الباقي كل حسب اختصاصه ومؤهلاته وموقعه على خط التجميع. هؤلاء العمال لا يملكون إلا جهدهم وطاقتهم البدنية التي يبيعونها للشركة. وهكذا يصبح جهد الإنسان وعمله سلعة كغيرها من السلع قابلة للبيع والشراء والمساومة، والذي يحددها ليس شخصية العامل ولا مكانته الاجتماعية وإنما أهميته في العملية الإنتاجية ومدى إسهامه في زيادة دخل المنشأة التي يعمل فيها (Firth 1951: 137).

في المجتمعات الصناعية تتمتع النشاطات الاقتصادية بقدر من الاستقلالية بحيث يمكن النظر إليها بشكل منفصل عن بقية الأنساق الاجتماعية. أما في المجتمعات التقليدية فإن النسق الاقتصادي يتقاطع مع النسق الاجتماعي بحيث تتداخل السلوكيات والنشاطات الاقتصادية مع السلوكيات والنشاطات الاجتماعية التي تحكمها وتوجهها (Sahlins 1960b: 391). العملية الإنتاجية في المجتمعات البدائية هي في صميمها عملية اجتماعية نظرا لما يقوم بين الأفراد المنتجين من تفاعلات وما يربطهم من علاقات تقوم على التعاون وتقسيم العمل وتوازع الأدوار والاعتماد المتبادل. وتتحدد طبيعة علاقات الإنتاج من خلال الشكل الذي تتخذه ملكية وسائل الإنتاج. ولا تقتصر أهمية العمل على الإنتاج والجانب المادي البحت وإنما لا يقل أهمية عن ذلك ما قد يتمخض عن العمل المشترك من تحقيق غايات اجتماعية تتمثل في تقوية الأواصر وتعزيز الروابط الأسرية والاجتماعية بين العاملين. والوحدة الإنتاجية في المجتمعات البسيطة عبارة عن جزء لا يتجزأ من نظام اجتماعي متعدد الوظائف وليست العملية الإنتاجية إلا واحدة من هذه الوظائف المختلفة، ومكانة الإنسان في النسق الاقتصادي ترتبط ارتباطا وثيقا بمكانته في البناء الاجتماعي لذلك ليس من السهل استبداله بغيره، كما هو عليه الحال في المجتمعات الصناعية التي تتميز العلاقات الاقتصادية فيها بأنها غير شخصية ومفصولة تماما عن الاعتبارات الاجتماعية (Joy 1967: 30; Firth 1967: 4-5). في الجماعات البدائية، يحتل الفرد موقعه

الاقتصادي لا كإنسان مجهول بل كشخص معروف له مكانته الاجتماعية وقيمته ودوره واستبداله اقتصاديا يؤدي إلى حدوث إرباك اجتماعي. ولا وجود لمفهوم العمل لحساب شخص آخر بحيث تكون العلاقة الوحيدة التي تربط بين الإثنين هي مجرد علاقة عامل وصاحب عمل (Forde *et al* 1967: 17). يقول ريموند فيْرْث Raymond Firth إن الفرد في التعاملات الاقتصادية التي تسود في المجتمعات الصناعية هو إلى حد كبير بلا هوية ولا شخصية محددة

> حتى وإن كان ليس مجرد رقم في مُسَيّر الأجور payroll فإن دوره يظل محصورا في كونه مصدرا للطاقة أو مصدرا للدخل أو قدرة تنظيمية فاعلة. وعلى هذا الأساس فإن المهم هو ميزاته الإنتاجية تحديدا، وليس مجمل ميزاته الاجتماعية. هذا يجعل من الممكن استبداله بغيره. ما يعرّفه هو حجم ونوعية مساهمته في العملية الاقتصادية، بصرف النظر عن مكانته الشخصية ومنزلته الاجتماعية. أما في المجتمعات البدائية فإن الفرد كعنصر اقتصادي يتمتع بشخصية محددة، فهو ليس مجهول الهوية ويحتل موقعه الاقتصادي من واقع مكانته الاجتماعية. ولذا فإن استبداله في المنظومة الاقتصادية يترتب عليه خلل في المنظومة الاجتماعية (Firth 1951: 137).

في اقتصاديات السوق هنالك فصل واضح بين عمليات الإنتاج وعمليات التوزيع والاستهلاك إذ أن كلا منهما تنظّمه آليات مختلفه وتسيره اعتبارات خاصة والسوق هو المؤسسة التي تربط بين هذه العمليات الإنتاجية والتوزيعية من خلال النشاطات التجارية والبيع والشراء. أما في المجتمعات البدائية فإن عمليات الإنتاج تندمج مع عمليات التوزيع والاستهلاك وتلعب روابط القربى دورا أساسيا في تنظيم هذه العمليات والعامل لا يتقاضى أجرا مقابل جهده لكنه من خلال عمله يقوم بدوره الأسري ويؤدي واجبه الاجتماعي ويحصل من الناتج ما يكفي لاستهلاكه وسد حاجته (Bohannan 1963: 216, 229). ويتراوح هذا النمط الإنتاجي من الصيد إلى الجمع إلى البستنة إلى صناعة الفخار والنسيج والخوصيات وما شابه ذلك من الصناعات البسيطة والتي غالبا ما يرتبط إيقاعها بتغير الفصول ودورة الطقوس والشعائر على مدار السنة، وترتبط ارتباطا مباشرا بالمناخ والبيئة وظواهر الطبيعة وتقلباتها، مما يجعل الناس تحت رحمة الطبيعة وعرضة للكوارث والمجاعات (Forde *et al* 1967: 15-6). وغالبا ما يكون المنتج هو المالك والمستخدم لأدوات الإنتاج وللإنتاج نفسه، وهو العامل أو الصانع الذي يقوم بالعملية الإنتاجية من بدايتها حتى نهايتها، بما في ذلك الحصول على المواد الأولية والخامات والمعدات، وذلك لأن الحاجات محدودة وأدوات الإنتاج بدائية وتقنياته بسيطة ولا يتضمن عمليات متعددة ومعقدة يحتاج تعلمها إلى تخصص دقيق وخبرة عالية. فالصياد مثلا هو الذي يصنع قوسه وسهامه أو فأسه الحجرية وهو الذي يملك هذه الأدوات وما يحصل عليه بواسطتها من صيد، كذلك المزارع البدائي هو الذي يصنع محراثه أو عصاه المدببة التي يستخدمها في نبش التربة، وصانع الأواني الفخارية يبيعها هو ويقبض ثمنها، وبإمكان الواحد من هؤلاء أن يتولى معظم شؤونه بنفسه وينتج كل ما يحتاج إليه دون اللجوء إلى صناع مهرة وخبراء ومختصين. اندماج الوحدة الإنتاجية مع الوحدة الاستهلاكية في العائلة يعني أن الاقتصادات البدائية والتقليدية، على خلاف المجتمعات الرأسمالية، لا يوجد فيها فصل بين ما يمكن أن نسميه اقتصاد العائلة من ناحية واقتصاد الدولة political economy من ناحية أخرى، أو بالأحرى لا يوجد اقتصاد دولة. فبينما نجد فصلا تاما في المجتمعات الصناعية بين اقتصاد المعاش العائلي، الذي يُعنى بتدبر ضرورات الحياة والشؤون المعاشية للعائلة، وبين اقتصاد الدولة أو الاقتصاد السياسي فإن هذا الفصل لا يوجد في الاقتصادات البدائية والتقليدية التي تكاد تنحصر فيها

المؤسسة السياسية في المؤسسة العشائرية وتندمج معها.

في المجتمعات البدائية التي تعيش على الجمع والصيد ينعدم التخصص في العمل عدا توزيع الأدوار وتقاسم المهام حسب مبدأ بسيط يحدده السن الجنس. فالرجال لا يجيدون أي حرفة أخرى غير حرفة القنص والصيد والنساء لا يجدن أي حرفة أخرى غير حرفة الجمع والالتقاط، إضافة إلى ما يرتبط بهاتين الحرفتين من نشاطات أخرى مثل صناعة الأدوات اللازمة لهما وطهي الطعام وجلب الماء وما شابه ذلك. يتخصص الرجال في الصيد والنساء في الجمع والالتقاط وذلك لأن الصيد يتناسب مع قوة الرجل العضلية وقدرته على الجري كما أنه يتطلب قطع مسافات طويلة بعيدا عن القطين. وهذه أمور لا تستطيعها المرأة الحامل والمرضع. لذلك تكتفي النسوة بجلب الماء والحطب وجمع الثمار والجوز والبقول من مصادرها القريبة من القطين إضافة إلى القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الصغار. وفي نطاق تقسيم العمل الذي يحدده السن والجنس فإن العاملين في المجتمع البسيط يمكن بسهولة أن يقوم أحدهم بعمل الآخر لأن التكنولوجيا بسيطة والتخصصات قليلة والمهام تكاد تكون متشابهة ولا تحتاج إلى خبرات خاصة ومهارات عالية تكتسب بالمران الطويل والتعليم المستمر كما في المجتمعات الصناعية. والفرد في المجتمعات البسيطة يتعلم ما يحتاجه من مهارات من أقربائه وقرنائه بطريقة تلقائية مباشرة خلال مراحل النمو المختلفة (Herskovits 1952: 9-10; Nash 1968: 360-1).

الوحدات الإنتاجية في المجتمعات التقليدية وجودها يعتمد على ويتقاطع مع أشكال أخرى من العلاقات والتنظيمات الاجتماعية ذات الوظائف المتعددة والمهام المتنوعة. العائلة في المجتمع التقليدي هي الوحدة الإنتاجية ولا يوجد في هذه المجتمعات أي تنظيمات اجتماعية أخرى تقتصر مهمتها على الإنتاج وليس لها أي وظيفة أخرى غير الوظيفة الاقتصادية. فالعائلة قائمة أصلا ولا يقتصر وجودها فقط على الناحية الاقتصادية لأن لها مهام أخرى غير مهمة الإنتاج. وتكاد العائلة في المجتمعات البسيطة أن تكتفي ذاتيا وتنتج كل ما تحتاجه من الغذاء والملابس والأواني والأدوات، وإنتاجها لا تحكمه آليات السوق ومبدأ العرض والطلب أو الربح والخسارة، فهي أصلا لا تنتج للمتاجرة وزيادة الدخل وتحقيق الأرباح من خلال البيع النقدي لمستهلكين مجهولين وإنما تنتج للاستهلاك المحلي والاكتفاء الذاتي والإشباع المباشر للحاجات الآنية (Nash 1964: 172-3). وأي ثروة تتراكم من جهود وحدة إنتاج متعددة الوظائف ومتنوعة الأغراض، مثل العائلة، تقوم عضويتها على أسس غير اقتصادية، سيكون استثمارها مقيدا ومصادرها مرهقة بتشكيلة هذه الوحدة الاجتماعية وما تقوم به من مهام متباينة لا تقتصر على البعد الاقتصادي ولا تمتد إلى المجال الاستثماري وتنمية رأس المال (Nash 1968: 361). في هذا النمط الاقتصادي لا يتم بيع وشراء عناصر الإنتاج من خلال آليات السوق وإنما يتم تأمينها من خلال مؤسسات أخرى غير السوق مثل المؤسسات العائلية والقرابية. ولذلك نجد أن نظم القرابة في المجتمعات التقليدية نظم مركبة مقارنة بالمجتمعات الرأسمالية لأنها هي التي تتولى مختلف المهام التي تتولاها مؤسسات مستقلة في المجتمعات المتطورة، بما في ذلك النظم الاقتصادية.

هدف الإنتاج في المجتمعات البسيطة ليس تكديس الفائض وتحقيق الأرباح وإنما هو فقط الاكتفاء الذاتي والاشباع المباشر لحاجات أفراد الوحدة الإنتاجية، أي العائلة، وهذا ما يسمى الإنتاج الطبيعي أو العائلي. هذه الحاجات عادة ما تكون محكومة بقيم اجتماعية تحد من تكديس الثروة المادية ولا تشجع عليه. وفيما لو أنتجت العائلة ما يفيض عن حاجتها فإنها لن تبيع هذا الإنتاج لتربح من وراءه وتستثمره في تدعيم رأس

المال وزيادة الطاقة الإنتاجية وتطوير كفاءتها لأن ذلك يتنافى مع التقاليد السائدة. ولكن العائلة ستصرف الفائض في عمليات غير إنتاجية كأن تمنح هذا الفائض على شكل هبات وهدايا لتعزز من وضعها الإجتماعي. الاستثمار في المجتمعات البسيطة لا تحكمه اعتبارات مادية وإنما اعتبارات اجتماعية وقيم ثقافية تعمل على ترسيخ القيم السائدة وتكريس الوضع القائم وتوسيع دائرة العلاقات الاجتماعية وتدعيمها (Sahlins 1972: 186). أي أنه لا توجد أهداف اقتصادية من وراء الإنتاج وإنما أهداف اجتماعية يتم تحقيقها عن طريق ممارسة نشاطات في المجال الاقتصادي مثل تعزيز الدور والهيبة والمكانة الاجتماعية. ومهما كان المرء في هذه المجتمعات نشيطا في عمله وحريصا على استثمار الموارد المتاحة له وتطوير إنتاجه فإن ما تفرضه العادات والتقاليد من مبادئ المشاركة ومساعدة الغير والتأكيد على الوفاء بالالتزامات الاجتماعية والمسؤوليات العائلية وحقوق الجيرة تحول دون تكديس الثروة وتنمية رأس المال والمتاجرة. كذلك في المجتمعات التراتبية التي تحتل فيها كل فئة مرتبة اجتماعية معينة نجد أن أفراد الفئات الدنيا يعزفون عن تكديس الثروة حتى لا يتهمون بأنهم يحاولون تجاوز مستواهم الاجتماعي والتطاول على من هم أعلى منهم رتبة، ولعلمهم بأن من هم أعلى منهم شأنا سوف يستولون بشكل أو بآخر على ما يزيد عن الحد المسموح به لهم. أما من يطمح إلى مزاولة التجارة وتنمية الأرباح فالحل الوحيد أمامه هو الابتعاد عن المجتمع الذي نشأ فيه والهجرة إلى مكان لا يعرفه فيه أحد بحيث لا تثقل كاهله الالتزامات والمسؤوليات (Forde *et al* 1967: 26). ولذلك نجد أن العمليات الاقتصادية البحتة في المجتمعات التقليدية غالبا ما يقوم بها أناس غرباء لا ينتمون للمجتمع المحلي يتولون عمليات البيع والشراء والإقراض وما شابهها من الأعمال التجارية التي تحكمها اعتبارات الربح والخسارة من منظور مادي والتي قد لا تنسجم مع قيم المجتمع وتقاليده وسلوكياته ونسيجه الأخلاقي (Nash 1964: 177; 1968: 361).

العادات والقيم الاجتماعية التي يتم من خلالها ضبط معايير السلوك الاقتصادي في المجتمعات التقليدية وتعريف ما يمكن اعتباره في عداد الموارد والسلع والخدمات وتحديد كيفية توزيعها واستهلاكها وطرق الاستفادة منها هي نفس العادات والقيم التي تحكم كافة أوجه التفاعل الاجتماعي لأن النسق الاقتصادي متغلغل في صميم النظام الاجتماعي ككل والعلاقات الاقتصادية متداخلة مع العلاقات الاجتماعية ولا يمكن فصلها عنها (Polanyi 1944: 46). يصف السير إدوارد إفانزبْرِتْشارد الوضع عند قبائل النويْر في جنوب السودان قائلا "عند قبائل النويْر يصعب أن نتعامل مع العلاقات الاقتصادية على حدة لأنها دوما تشكل جزءا من مجمل العلاقات الاجتماعية المباشرة. فهناك دائما فيما بينهم بشكل أو بآخر علاقات اجتماعية شمولية وعلاقاتهم الاجتماعية، إذا كان بإمكاننا أن نسميها كذلك، لا بد أن تكون متسقة مع هذا النمط الشمولي من التفاعل" (Evans-Pritchard 1940: 90-1). هذا يؤكد لنا أن النشاطات الاقتصادية ليست من المفارقة في شكلها وبنيتها بحيث يمكن أن نطبق عليها مقاييس قيمية ومعايير أخلاقية مغايرة لتلك التي تسود في مناحي الحياة الاجتماعية الأخرى. أنساق القيم الاجتماعية هي التي تحدد الأولويات وترتب الغايات التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها، كما أن العادات والتقاليد الاجتماعية هي التي تضفي على النشاطات الاقتصادية أهميتها وتمنحها قيمتها ومغزاها، وغالبا ما ينخرط الناس في نشاطات اقتصادية جريا وراء طموحات خارج المجال الاقتصادي. لذا لا بد أن تتوافق الغايات المنشودة في المجال الاقتصادي وتتكامل مع الغايات المنشودة في المجالات الاجتماعية الأخرى وتخضع لها. مرد هذا التداخل بين النسق الاقتصادي وبقية الأنساق الاجتماعية

يعود إلى كون الأشخاص الذين يمارسون أدوارا اقتصادية هم نفس الأشخاص الذين يمارسون أدوارا أخرى في الأنساق القرابية والسياسية والدينية وغيرها، ولا بد لهذه الأدوار المتداخلة أن تتناغم وتتوافق فيما بينها. فربة المنزل مثلا أو رب الأسرة هو الذي يدير العملية الإنتاجية بحيث يتداخل دوره كمدير مع دوره كأب وكأخ، مثلما يتداخل دور الأبناء والإخوان بين كونهم أبناءه وإخوانه وكونهم عمالا عنده في العملية الإنتاجية.

من أجل المحافظة على صبغتها وهويتها تلجأ المجتمعات التقليدية إلى آليات تهدف إلى الحفاظ على مبدأ المساواة وإلغاء الفروق الاقتصادية بين أفرادها وتعيق الممارسات التجارية ونظم الملكية التي قد تؤدي إلى زعزعة القيم والتقاليد السائدة في المجتمع. ومن الآليات المتبعة لتوظيف الثروات المتراكمة نحو أهداف اجتماعية، بدلا من الأهداف الاستثمارية والإنتاجية، إنفاقها بكرم على شكل هبات وإقامة الولائم الباذخة والتفاخر والتباهي في البذل، كما كان يتم في حفلات البوتلاتش potlatch المتبع بين هنود أمريكا الشمالية، وكما كان يفعل عرب الجاهلية فيما يسمى المنافرة والمعاقرة كأن يتباروا أيهم يعقر عددا أكبر من النوق للضيوف، كما سنوضحه لاحقا. تبذير الثروة بهذا الشكل يحد من تكديسها واستثمارها في مشاريع تجارية وصناعية ومعدات إنتاج متطورة مما يمنع من ظهور طبقية اجتماعية ونخبة من الملاك تسيطر على الإنتاج وتحتكر البضائع وتستغل المستهلكين وتستعبد العمال. ولا يوجد هناك من دافع لتكديس الثروة في المجتمعات التقليدية لأن التمايز في هذه المجتمعات لا يقوم على المال وإنما على اعتبارات أخرى مثل الكرم والشجاعة والحكمة والنزاهة. لذلك نجد المجتمعات البدائية مجتمعات محافظة يصعب تغييرها تقنيا وثقافيا (Frankenberg 1967: 80; Nash 1968: 362-3). ولا ننس أيضا ما يسود المجتمعات التقليدية من معتقدات مثل العين والحسد والتي تعمل على تسوية الفروق الفردية وإلغائها، بما في ذلك الصحة والجمال والمواهب والحظ، وكذلك الثروة.

وقد استنتج الأنثروبولوجيون من دراسة اقتصادات المجتمعات البدائية في أستراليا وأفريقيا وقبائل الهنود الحمر أن البعض منها تعيش في بيئات شحيحة بحيث لا يتوفر لها أي فائض يمكن تخزينه وهؤلاء تتم عملية إعادة توزيع الفائض عندهم عن طريق مشاركة الجميع في المحصول اليومي من عمليات الصيد والجمع، من يوفق منهم في مسعاه مثله مثل من لم يوفق. بمعنى أن الصياد مثلا حالما يؤوب من رحلة الصيد يشارك جميع سكان القطين في لحم صيده. أو إذا أقفرت منطقة الجماعة التجأت إلى أحد الجماعات المجاورة لتقيم معها حتى يتوفر الماء ومصادر الغذاء مرة أخرى في منطقتها فتعود إليها. وهذا النمط من المجتمعات يتمتع أهله بالمساواة التامة ويفتقر إلى الزعامات وأي شكل من أشكال السلطة بمعناها السياسي وتنعدم فيه التراتبية، عدا تراتبية السن والجنس. وبالمقابل هناك جماعات تعيش في بيئات غنية وهؤلاء تتم عملية إعادة توزيع الفائض عندهم عن طريق إقامة الولائم والحفلات، مثل حفلات البوتلاتش كما سنوضحه أدناه. وهذه المجتمعات برغم بدائيتها غالبا ما يوجد لديها نوع من التراتبية والطبقية على رأسها زعماء العشائر.

وقد يكون من المفيد هنا أن نذكّر بجانب آخر من جوانب التداخل بين الأنساق الاقتصادية وبقية الأنساق الاجتماعية في المجتمعات التقليدية وذلك بالتأكيد على أهمية التفريق بين مفهوم السوق كمكان لجلب البضائع وعمليات البيع والشراء، كما في المجتمعات الريفية والتقليدية، وبين مفهوم السوق كمبدأ اقتصادي يحكم التعاملات التجارية وفق آليات العرض والطلب في المجتمعات الرأسمالية من ناحية أخرى. ولنبدأ بالتذكير أولا بأن كلمة "سوق" في العربية ليست ترجمة دقيقة لكلمة market الإنجليزية والتي يكاد ينحصر معناها في

البعد الاقتصادي والتجاري. كلمة "سوق" العربية تعني الشارع، أي المكان العام، على عكس المكان الخاص الذي هو "البيت" أو "المأوى". وكلمة "سوق" أقرب إلى كلمة agora الإغريقية والتي تعني قلب المدينة النابض بالحركة والحيوية ومركزها السياسي والإداري والمكان العام الذي يتجمع فيه الناس لمناقشة القضايا العامة وتبادل المعلومات والاطلاع على آخر الأخبار. لا تقتصر وظيفة السوق بهذا المعنى على الوظيفة التجارية وإنما تتعداها إلى وظائف أخرى بما في ذلك الوظائف السياسية والاجتماعية والقضائية. فالسوق هو المكان الذي تصدر منه التعليمات والتعميمات ومختلف التنظيمات والتنبيهات التي يصدرها الأمير أو الحاكم حيث يتردد أحد رجاله في السوق جيئة وذهابا، مثلما يتردد الدلالون الذين يحرّجون على السلع، ويعلن بأعلى صوته ما يود إعلانه. كما أن السوق هو المكان المناسب لعقد المحاكمات وعرض القضايا وفض النزاعات وإنزال العقوبات على المجرمين على مرأى ومسمع من الجمهور ليتّعض الجميع، وغالبا ما يعقد أمير القرية أو المدينة مجلسه في السوق للقضاء بين الناس. ومن لديه موهبة فنية أو أدبية عادة ما يذهب إلى السوق لاستعراضها كما كان يفعل الشعراء مثلا في سوق عكاظ. وعادة ما تعقد الأسواق بصفة دورية في أماكن مختلفة بحيث يخصص لكل منها يوم محدد من أيام الأسبوع. ويمكننا القول أن البائع يذهب إلى السوق لبيع بضاعته ليس لأن المكان مخصص أساسا للبيع والشراء وإنما لعلمه بأن ذلك هو المكان الذي يتجمهر فيه الناس لأغراض أخرى، من ضمنها الغرض التجاري، ومن ثم يمكنه أن يجد من بين هؤلاء من يرغب في شراء بضاعته، تماما مثلما أن يوم الجمعة هو اليوم المفضل لعقد الأسواق في المدن الإسلامية

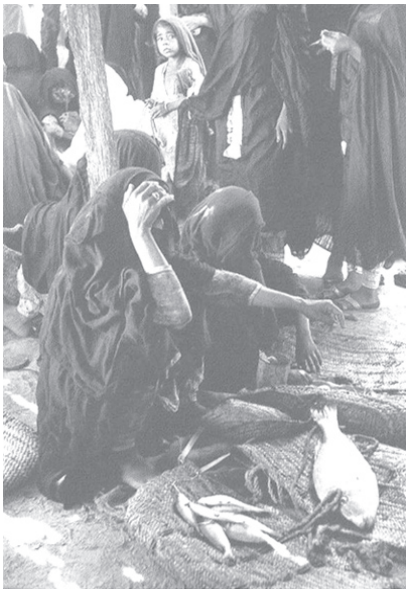

نسوة يعرضن بضاعتهن للبيع في السوق

أسواق تقليدية محلية من مختلف أنحاء المعمورة

نظرا لتجمهر الناس ووفودهم من مختلف الأطراف لأداء صلاة الجمعة. وهنا نود الإشارة بصورة خاطفة إلى أن هناك نوع من الارتباط يتم خلقه عادة بين التجارة والدين في المجتمعات التقليدية، فكثيرا ما تنشط مزاولة العمليات التجارية في نفس الأمكنة والأزمنة المخصصة لإقامة الشعائر الدينية مثل الأشهر الحرم ومثل المزارات والأماكن المقدسة والمحطات التي تقع على طرق الحج. وغالبا ما تكون هذه الأزمنة والأمكنة منزوعة السلاح نظرا لحرمتها الدينية مما يمكن الناس من أداء الشعائر وفي نفس الوقت مزاولة التجارة بأمن وسلام بعيدا عن الثارات والنزاعات والخصومات التي قد تؤدي إلى سفك الدماء. كما ترتبط إقامة الأسواق الموسمية أيضا بمواسم جني المحاصيل مثل موسم جني التمر وحصاد الزروع الذي تنشط فيه حركة التبادل التجاري بين البدو والحضر.

وبناء على ما سبق ذكره فإن الغرض الأساسي من الذهاب إلى السوق في المجتمعات التقليدية ليس بالضرورة للبيع والشراء وإنما أحيانا لمجرد الفرجة وكسر روتين الحياة اليومية ولقاء الأصدقاء والمعارف للتحدث معهم وتسقط الأخبار. وتلعب المساومة وتبادل الأحاديث والمزاح بين البائع والمشتري جزءا أساسيا من عملية البيع والشراء بحيث يكاد يغلب الجانب الاجتماعي فيها على الجانب الاقتصادي. وغالبا ما يتهيأ الشخص للذهاب إلى السوق بارتداء الملبس اللائق كارتداء العباءة والعمامة بالنسبة للرجال والحلي والملابس الزاهية بالنسبة للنساء. ومن يشتري ثوبا جديدا عادة ما يحرص على ارتدائه والذهاب إلى السوق للتباهي به. وفي المجتمعات الصحراوية التي ينقسم أهلها إلى بادية وحاضرة نجد أن جماعات البدو في موسم الصيف والمقاطين تتوافد على سوق القرية من كل صقع ومن كل قبيل؛ البعض يعرض بضاعته، والبعض تعجبك هيئته وسنحته، كل يلهج بلهجته ويتبختر بزيه المتميز. الرجال شاكي السلاح والنساء تزين معاصمها الحلي ونقوش الوشم والحناء والجميع يتبخترون في سوق القرية. مشاهد تنبض بالحياة وتعج بالحركة والألوان وتضيف شيئا من الإثارة على حياة القرية الرتيبة. وكثيرا ما استلهم الشعراء قصائدهم من هذه المشاهد المثيرة والممتعة بالنسبة لهم كما في قول الشاعر عبدالله بن سبيل:

السوق يعجبني الى شفت ظوله　　مثل النظيم المختلف عن مثيله
ذولا لـهم حاجـه وذولا بـدوا لـه　　يلهون راعى الوارده عن قبيله

كارل بُولانِي

من أهم أعمال كارل بُولانِي (١٨٨٦–١٩٦٤) Karl Polanyi كتابه المعنون **التحول الكبير** *Great Transformation* الذي خرج في أول طبعة له عام ١٩٤٤ ثم توالت طبعاته بعد ذلك. في هذا الكتاب يحلل بُولانِي نشوء اقتصاد السوق الذي نعته بالاقتصاد الجديد ووصفه بأنه تحول جوهري وغير مسبوق في تاريخ البشرية.

تفترض نظريات الاقتصاد الكلاسيكي أن نظام السوق الذي يسعى فيه كل فرد عاقل ورشيد إلى تعظيم مكاسبه المادية وتكديس الثروات بأقل جهد ممكن وبأدنى الخسائر حالة طبيعية ومسألة حتمية وأن بمقدور السوق أن ينظم نفسه بنفسه من خلال آليات العرض والطلب، أو اليد الخفية invisible hand وفق تعبير آدم سْمِث. لكن بُولانِي يرى أن اقتصاد السوق نظام طارئ ومصطنع جاء نتيجة لتطورات سياسية واجتماعية وتقنية محددة نقلت أوربا من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية والتصنيع. لا يمكن أن يتحقق نظام السوق بمفاهيمه وآلياته المختلفة إلا بإرادة الإنسان وتوفير الأسباب والتدابير المؤسساتية اللازمة لقيامه.

السوق بمختلف نشاطاته وآلياته يخضع لأسس قانونية وقواعد سياسية ومجموعة من المبادئ العامة التي تحكم سلوك الأفراد وتمكن كل واحد منهم من التعرف على حقوقه وواجباته، أي ما هو متوقع منه وما يتوقعه هو من الآخرين، وما كان لنظام السوق أن يظهر لولا أن الحكومات هيأت له الأرضية المناسبة وبعد استكمال مختلف البُنى المؤسساتية، سياسية وقانونية وأمنية وغيرها، اللازمة لظهوره واستمرار وجوده. فلا بد مثلا من قيام دولة تتولى مسؤولية توحيد الموازين والمكاييل وحماية الطرق التجارية وتحصيل الضرائب ومسؤولية التأكد من الالتزام بالعقود بين المتعاقدين وتنفيذها من الطرفين، وما إلى ذلك (Polanyi 1944: 250).

كذلك التبادل التجاري، الذي هو أحد المفاهيم والآليات الأساسية في نظام السوق، ليس غريزة راسخة مغروسة في الذات الإنسانية تشكل جزءا من طبيعة البشر وليس هو الموجه الوحيد للسلوك الإنساني، كما يزعم آدم سْمِث في عبارته المشهورة عن "نزعة الإنسان نحو المقايضة والمبادلة والبيع والشراء man's propensity to barter, truck "and exchange. أما مفهوم الرجل الاقتصادي بسلوكه الرشيد والذي لا هم له إلا الجري وراء المصلحة الفردية ضاربا عرض الحائط بكل الأعراف الاجتماعية والقيم الثقافية فما هو إلا طبع مكتسب تحتمه سياقات مؤسساتية يجد الإنسان نفسه فيها وتحيط به وتلح عليه وليس أمامه إلا أن ينصاع لها مُكرَها ويتمشى معها. اللامركزية التي يتميز بها اقتصاد السوق هي ما يعزز المفهوم التجزيئي للمجتمع والنظر إليه كتكتل من الأفراد كل منهم يبحث عن مصلحته الخاصة. فالسوق يتكون من كم من التداولات وتعاملات البيع والشراء التي تظل متّصفة بصفة الفردية بالرغم من ترابطها. فالوحدات الفاعلة كما تبدو ظاهريا على السطح ما هي في نهاية المطاف إلا وحدات مستقلة من الشركات والمؤسسات التي تشتري المواد الأولية لتصنيعها وبيعها على شكل سلع من جهة ومن جهة أخرى أسر وعائلات تقوم بشراء هذه السلع مقابل بيعها لقوة العمل المتمثلة في أفرادها.

كارل بُولانِي
Karl Polanyi

مفهوم الرجل الاقتصادي يُغفل حقيقة أن المجتمع نتاج تفاعلات اجتماعية تحدد مسارها وطبيعتها ظروف تاريخية تختلف من زمان لآخر ومن مكان لآخر، ويقوم على فرضية أن المجتمع تكوين ذري غير متماسك من الأفراد الذين لا يعيشون في سياق ثقافي واجتماعي، وأن الفرد يولد بنزعات تحكم سلوكه وتوجه تصرفاته بحرية تامة بصرف النظر عن القيم والتقاليد التي تطبع المجتمع بطابعها، وأنه لولا التعاقدات الملزمة بين الفرد وبين أي طرف آخر ولولا الدولة التي تلجأ للقوة والإكراه لضمان ذلك الالتزام فإن كل فرد يتصرف بمطلق الحرية ويسلك الطريق الذي يخدم مصلحته الذاتية ويروق له وحده دون أي اعتبار لغيره من الأشخاص المحيطين به من أفراد عائلته وأقاربه وأصدقائه وجيرانه. لكن هذا عكس ما هي عليه الطبيعة البشرية تماما، فالطبيعة البشرية لا تخلو من نزعات الإيثار وحب الخير للآخرين وتقديم التضحيات والالتزامات تجاه الآخرين، ومن

أهم مكوناتها الوازع الأخلاقي الذي يميز بين الخطأ والصواب، وكل مجتمع لديه آليات مؤسساتية مناسبة لإلزام الناس بالحد الأدنى من الأخلاقيات والسلوكيات التي يرضى عنها مما يحد من حرية الفرد للتصرف حسبما يشاء (Polanyi 1944: 163-4, 249). وهنا يبرز الاختلاف بين المجتمعات من خلال مراحل تطورها. الاقتصاد في المجتمعات التقليدية والبدائية، كما تبين من الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية الحديثة، مندمج مع بقية الأنساق الاجتماعية ومتساوق معها ومحكوم بأنماط الثقافة السائدة، على خلاف اقتصاد السوق الذي يسعى دوما إلى الاستقلالية والانسلاخ عن النسيج الاجتماعي. في المجتمعات التقليدية يصعب التفريق بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي، إذ لا وجود لأي نشاط اقتصادي خارج المنظومة الثقافية والسياق الاجتماعي. فالفرد في سعيه لامتلاك السلع المادية لا يهدف لخدمة وحماية مصالحه الذاتية بقدر ما يسعى للحفاظ على مركزه الاجتماعي ورصيده من السمعة الطيبة واحترام الآخرين (Polanyi 1957: 46).

ما أدى إلى ظهور نظام السوق هما عاملان: العامل الأول دخول الآلات المكلفة في عملية الإنتاج مما يتطلب استثمارات باهضة وطويلة الأجل، وهذه مخاطر يصعب التنبؤ بنتائجها لذا لا يمكن الإقدام عليها وتحملها ما لم يتأكد المنتجون من استمرار الإنتاج وضمان بيع كميات كبيرة منه. هذا بدوره يتطلب استمرار تدفق عناصر الإنتاج، أي العمل والأرض والنقود، والحصول عليها بالشراء من السوق متى ما دعت الحاجة لذلك، أي تحوّلها إلى سلع تعرض للبيع والشراء (Polanyi 1944: 71-8). عناصر الإنتاج هذه لم تكن متاحة للبيع والشراء والمساومة في المجتمعات ماقَبْل الرأسمالية، وإنما كان يتم الحصول عليها من خلال آليات ومنافذ اجتماعية من أهمها العلاقات العائلية والانتماءات العشائرية. أما النقود والأسواق (كأماكن لعرض السلع) فإنها لو وجدت فإن وجودها هامشي وتأثيرها ثانوي ولم يكن لها ذلك الدور الحاسم في تحديد الأسعار وفق آليات السوق، أو ما يطلق عليه الاقتصاد الجزئي. أما في اقتصاد السوق فإن كل السلع والخدمات، بما فيها عناصر الإنتاج، تتحول إلى بضائع قابلة للبيع والشراء تتحدد أسعارها وفق معيار محدد هو النقود ومن خلال آليات العرض والطلب التي تعمل على توازن السوق واستقرار الأسعار (Polanyi 1944: 461).

لكن الأرض والعمل والنقود، كما يقول بُولانِي، لم توجد في الأصل لتشكل عناصر للإنتاج، فهذه ليست المهام الأساسية التي وجدت من أجلها، بل هي موجودة لتؤدي وظائف أخرى مغايرة، وتوظيفها بهذا الشكل وعرضها في السوق كغيرها من السلع القابلة للبيع والشراء والمساومة حرف لها عن وظائفها الأصلية (Polanyi 1944: 74-6). فالنقود ليس لها قيمة في حد ذاتها عدا كونها وسيلة اتفق عليها الناس لتكون معيارا موحدا للأسعار من أجل تسهيل عمليات التبادل فيما بينهم وليس لها وجود إلا من خلال آليات المصارف والتمويل الحكومي (Polanyi 1957: 71-2). أما الأرض والعمل فلم يكن هناك انفصال بينهما في الأصل، فكلاهما يشكلان جزءا من الطبيعة. العمل ليس إلا مسمى آخر للنشاط الذي يمارسه الإنسان ما زال على قيد الحياة، أي ما دام يشكل جزءا من الطبيعة متفاعلا معها؛ فهو ليس مُنتج ولا سلعة يمكن إنتاجها بهدف طرحها في السوق للبيع، ولا يمكن سلخ العمل عن عناصر الحياة الفردية الأخرى وانتزاعه من أجل نقله أو تخزينه أو توظيفه، كما في السلع الحقيقية. كذلك الأرض ليس إلا مسمى آخر للبيئة الطبيعية التي لم ينتجها الإنسان. العمل والأرض ما هما إلا الناس أنفسهم الذين يتألف منهم المجتمع والمحيط البيئي الذي يعيشون فيه. من هذه المنطلقات يقول بُولانِي إن العمل والأرض والنقود هي سلع كاذبة أو سلع زائفة fictitious commodities فهي ليست كغيرها من السلع التي يتم إنتاجها بغرض عرضها للبيع في السوق لأنها ليست أصلا من صنع

الإنسان ينتجها متى يشاء وبالكميات التي يحتاجها، فهي لا يمكن زيادة إنتاجها كلما زاد الطلب عليها وزاد السعر الذي يستعد من يطلبها لدفعه مقابل الحصول عليها (Polanyi 1944: 72-3).

لا شك أن الأرض يمكن أن تكون مصدرا للثروة من خلال ما تنتجه من غلة. لكن غلة الأرض لا تعني تناميها وزيادة مساحتها وإنما ما ينتج عنها من ثروات معدنية أو زراعية وما شابه ذلك. هذا النوع من الإنتاج الذي يؤدي إلى تراكم الثروة يتطلب مساحات شاسعة لا يستطيع مالكها أن يزرعها أو يستغل ثرواتها بمفرده، وإنما لا بد له من تشغيل أياد إضافية. هذا بطبيعة الحال يعني أن هؤلاء ليس لديهم أراض يستغلونها بأنفسهم وإلا لما توفر لديهم الفراغ للعمل عند شخص آخر. أي أن من يملكون مساحات شاسعة من الأراضي تمكنوا بطريقة أو بأخرى مع مرور الوقت على الاستيلاء على أراضي الآخرين وانتزاع ملكيتها منهم فأصبح أولئك معدمين يعرضون خدماتهم للعمل عند أصحاب الأراضي. هذه الابنية الطبقية والفوارق بين الملاك والمعدمين لا يمكن أن تحدث إلا بعد تبلور مفهوم الملكية الخاصة وبعد قيام مؤسسات قانونية وسياسية تتمثل في الدولة التي تمتلك جيشا وبوليسا ولها الحق في استخدام القوة لحماية ممتلكات الأثرياء ضد تعدي الفقراء وتجبر من يعملون على الأرض أن يحصلوا من الإنتاج فقط على ما يسد الرمق ويدفعوا الفائض إلى مالك الأرض.

تحويل الأرض (أي البيئة الطبيعية التي يعيش عليها الإنسان ويستخلص منها كافة الموارد اللازمة لعيشه وبقائه على قيد الحياة) والعمل (أي نشاط الإنسان المرافق لوجوده على قيد الحياة) إلى سلع تجارية تُطرح في السوق للبيع والشراء وإخضاعها لآليات العرض والطلب يعني إخضاع الوجود الاجتماعي نفسه لهذه الآليات، وهذا كفيل بتدمير الإنسان والبيئة معا لأنه يقود إلى انسلاخ الاقتصاد الرأسمالي من السياقات الاجتماعية بقيمها ومثلها وعاداتها وتقاليدها وإلى تحول المجتمع إلى تابع لا متبوع للنسق الاقتصادي الذي أصبح هو الذي يسير مؤسسات المجتمع بعدما كان مسيّرا منها مما يهدد بنزع غطاء الحماية عن المؤسسات الاجتماعية ليعريها ويجعلها عرضة للتشظي والتلاشي والفناء (Polanyi 1944: 135).

يقول بُولانِي إن "اقتصاد السوق يستحيل وجوده إلا في مجتمع السوق . . . اقتصاد السوق لا بد أن يتضمن كل عناصر المجتمع الصناعي، بما في ذلك سوق العمل والأراضي والنقود . . . لكن العمل والأرض ما هما إلا البشر أنفسهم الذين يتكون منهم المجتمع والمحيط الطبيعي الذي يوجدون فيه. وشمولهما في آليات السوق يعني أن يخضع وجود المجتمع نفسه لقوانين السوق" (Polanyi 1944: 71). ولعل خير مثال على ما يقول بُولانِي هو الارتباط بين التحركات السكانية والتركيبة الديموغرافية وشكل العائلة وحجمها وطبيعة فرص العمل وتوفرها.

ومما فاقم الوضع ظهور مفهوم العلاقة التعاقدية الذي جاء على حساب العلاقات الطبيعية بين أفراد العائلة والعشيرة والجماعة المحلية، والذي هو مؤشر من مؤشرات خضوع المجتمع لقوانين السوق. التعاقد يتم بصورة فردية ويعطي للفرد كامل الحرية للدخول في العقد من عدمه وعلى مسؤوليته الخاصة، بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية وعلاقاته الأسرية وارتباطاته الأخرى، فالعقد وبنوده مرهون فقط بكفاءة الفرد الذاتية وأهليته الشخصية في أداء المهام التي تنص عليها بنود العقد. ويرى بُولانِي أنه حينما تتحول العلاقات الاجتماعية من علاقات تحددها المكانة الاجتماعية لكل طرف إلى علاقة تحددها بنود العقد فإن ذلك يؤدي إلى الاستعباد لأن ما يجبر الفرد على الرضوخ لبنود العقد راجع لتشظي المجتمع وتفتت وحداته بحيث يصبح

كل فرد من أفراده يقف وحيدا ليس لديه شبكة من العلاقات الاجتماعية والأواصر القرابية التي تحميه من الجوع لو لم يعرض قوته الجسدية للبيع في سوق العمل ويرضخ لبنود العقد مهما كانت مجحفة. بمجرد تحول قوة العمل إلى سلعة تتحول معها العلاقات بين الأفراد من علاقات شخصية إلى ما يشبه العلاقات بين الأشياء مما يضعف النسيج الاجتماعي ويؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية. وهنا يحدث تعارض بين الجوهر الإنساني المتمثل في كون الإنسان كائن اجتماعي وبين الوجود الإنساني الذي تكون فيه العلاقات الإنسانية مهلهلة تقوم على المصالح لا على مشاعر الألفة والتواصل الاجتماعي.

إذا ما فقد أفراد المجتمع غطاء القيم الاجتماعية وشبكة العلاقات العشائرية التي تحميهم فإنهم جراء خوفهم من الهلاك جوعا سوف ينحدرون إلى مستوى العبودية وربما ممارسة الجريمة والرذيلة وصولا إلى الاتجار بالأطفال والأعضاء البشرية وغيرها من الممارسات التي تحط من الكرامة البشرية وقيمة الإنسان. أما البيئة فإنها سوف تُنهك وتتلوث وتصبح غير صالحة للعيش، كما هو حادث في مشكلة الاحتباس الحراري وتلوث مياه الأنهار والقضاء على الغابات والصيد الجائر. وهنا لا بد من حركة ارتدادية معاكسة لحماية المجتمع والبيئة وإنقاذهما من الدمار. لكن ذلك بدوره يؤدي إلى الحد من حرية السوق ومن توسعه بالدرجة التي تسيطر فيها آلياته على مختلف مناحي الحياة. وحينما تتقلص حرية السوق جراء هذه الحركة الارتدادية إلى درجة تهدد بتقليص نشاطاته والحد من فعالياته تبدأ القبضة الحمائية ترتخي شيئا فشيئا، وهكذا دواليك. تتمثل الحركة الحمائية في استصدار لوائح وتنظيمات تشريعية وفي تشكيل نقابات واتحادات عمالية وأهلية، مثل جمعيات حماية البيئة وحماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري ومحاربة الجشع وتحديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور ونظام التأمين الصحي والتقاعد ومنع تشغيل الأطفال وما شابهها من حركات أهلية وعمالية أو تشريعات حكومية تسنها الدولة التي ربما تتحول في النهاية إلى دولة اشتراكية. هدف هذه الحركات والتشريعات هو التأكد من أن مصلحة الفرد لا تطغى على المصلحة العامة لدرجة تؤدي إلى دمار البيئة وإلى تشظي المجتمع (Polanyi 1944: 76).

هاتان الحركتان المتعاكستان تقدمان دليلا على أن السوق لا يمكن أن ينظم نفسه بنفسه وأنه لا بد من تدخل الدولة في تنظيمه وإلا تقوض البناء الاجتماعي وانهارت مؤسساته. هذا يعني في نظر بُولانِي أن السوق الرأسمالي ليس حرا بالشكل الذي يتصوره الاقتصاديون الكلاسيكيون من أمثال ريْكارْدو ومالْتُس. تنظيم السوق نفسه بنفسه من خلال آليات العرض والطلب يعني اتجاهه نحو الاستقلالية والانسلاخ عن سياقه الاجتماعي والثقافي. لكن هذا التوجه يقابله، كما قلنا، توجه معاكس من الدولة والمجتمع هدفه الحد من استقلالية السوق حتى لا يتحول إلى وحش كاسر يدمر البيئة ويدمر معها النسيج الاجتماعي ويقضي على كل القيم الإنسانية والأخلاقية ويحط من كرامة الإنسان. فلا بد من تدخل حكومي في السوق حينما تستشري مفاهيمه وقواعده ويبلغ توسعه وشموليته الحدود التي تهدد بتحويل كل شيء في حياة الإنسان والطبيعة إلى سلعة تباع وتشترى على حساب صحة الإنسان والبيئة وعلى حساب الكرامة البشرية والقيم الأخلاقية التي تحكم تعاملات البشر وعلاقات الناس بعضهم ببعض (Polanyi 1944: 135).

هذه الحركة المزدوجة، أو ما يسميه بُولانِي "حركة مزدوجة double movement"، التي تسير في اتجاهين متعاكسين من خلال المراوحة بين محاولة السوق للتوسع والانطلاق بحرية تامة مع التأكيد على مفهوم الرجل الاقتصادي الرشيد الذي يتسم سلوكه بالفردية والأنانية من ناحية، وبين محاولة المجتمع من خلال الدولة

ومؤسسات المجتمع المدني حماية نفسه من التشظي وحماية البيئة من الدمار من الناحية الأخرى غالبا ما تؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك يقول بُولانِي إن مفهوم السوق الحرة وهم طوباوي لا يمكن تحقيقه وأن النشاطات الاقتصادية تميل دوما إلى الاندماج في شبكة العلاقات الاجتماعية والتماهى معها. ومن أجل ذلك لا يمكن فهم الاقتصاد بمعزل عن سياقه الاجتماعي والثقافي، مع الاعتراف بأنه كلما تقدمنا نحو مرحلة الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع الصناعي كلما حاول الاقتصاد فك هذا الارتباط بينه وبين المجتمع وأن يتحرك نحو التحرر والانسلاخ من سياقه الاجتماعي. إلا أن ذلك الانسلاخ لا يتحقق بالكامل لأن ذلك بمثابة إنكار الطبيعة الاجتماعية للسلوك البشري، بما في ذلك السلوك الاقتصادي، ولذلك تقابل هذه الحركة، كما رأينا، بحركة مضادة تحاول إعادة دمج الاقتصاد ورده إلى حظيرة المجتمع.

النتيجة التي يتوصل لها بُولانِي هو أن اقتصاد السوق بكل الفرضيات والمفاهيم التي يقوم عليها، بما في ذلك مفهوم الرجل الاقتصادي، ما هو إلا مرحلة تاريخية جاءت تتويجا لمراحل سابقة لها ومختلفة عنها مما يعني أن هذه الفرضيات والمفاهيم الاقتصادية قد لا تنطبق بالضرورة على المراحل السابقة لها. لكن ما الذي حدا البعض إلى الاعتقاد بأنه يمكن تطبيقها على كل المراحل وفي كل المجتمعات من اقتصاد المجتمعات البدائية إلى اقتصاد المجتمعات الصناعية؟ هذا السؤال الذي طرحه بُولانِي عن مدى إمكانية تطبيق نظريات علم الاقتصاد الرأسمالي على الاقتصاديات التقليدية والبدائية يعود جورج دالتون فيما بعد لطرحه مرة أخرى ويحاول أن يبين أوجه الفرق بين منطلقات واهتمامات الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد بمفهومه التقليدي، وهو الفرق الذي ألمح له بُولانِي في اقتباس له أوردناه أعلاه في قوله "الأول أساسه واقعي بينما الثاني أساسه منطقي، فهما مختلفان كاختلاف قوانين الطبيعة عن القوانين المستنبطة عقليا". أي أن علم الاقتصاد، بشقيه الجزئي والكلي، يقوم على فرضيات نظرية تجريدية أشبه بالمسائل الهندسية والنماذج الرياضية بحيث لا ينطلق المحلل من ملاحظات إمبيريقية مبنية على واقع السوق وسلوك الأفراد الفعلي خلال ممارساتهم اليومية لنشاطاتهم الاقتصادية وإنما من معطيات ومسلمات منطقية بحتة، صارفا النظر عن أي اعتبارات أخرى، دينية أو اجتماعية أو غيرها، ويبدأ بمعالجة هذه الفرضيات ليرى ما النتائج التي يمكن أن توصله لها. اقتصاد السوق اقتصاد صوري أو شكلاني (منطقي) formal مقابل الاقتصاد الإمبيريقي الذي يحدث حقيقة على الأرض في مسعى الناس كل منهم للحصول على مستلزمات العيش ومتطلبات الحياة.

وأهم فرضية يقوم عليها علم الاقتصاد، كما سبق القول، فرضية مفهوم الرجل الاقتصادي الذي يفترض أنه يتخذ قراراته وفق معطيات عقلانية ترشيدية ويسعى من خلال الموارد المتاحة له إلى توظيف أقلها كلفة لإرضاء أكثر الحاجات إلحاحا وبأقل جهد ممكن واختيار الأفضل والأجدى من بين بدائل مختلفة بناء على معرفته الوثيقة بظروف السوق وآليات العرض والطلب. أما الاقتصاد الأنثروبولوجي فهو اقتصاد امبريقي بامتياز ويقتصر اهتمامه على المفهوم المعاشي للاقتصاد، بمعنى أنه لا يقوم على فرضيات مسبقة وإنما يقوم على الملاحظة الميدانية وجمع الحقائق والمعلومات عن اقتصادات المعاش في المجتمعات التقليدية ومن ثم مقارنتها وتحليلها لاستقراء طبيعة وخصائص هذه النشاطات الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك وغيرها من الترتيبات المؤسساتية التي تتخذها تلك الجتمعات في تدبر أمور معاشها، مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف والتنظيمات والقيم الثقافية والاجتماعية التي تحكم هذه النشاطات:

> ما يهم بالنسبة لفرع الأنثروبولوجيا الاقتصادية هو بالتحديد المفهوم المعاشي للاقتصاد. إذ أن أن كل ما نستطيع افتراضه بالنسبة لأي جماعة بدائية هو وجود نوع من الهيكلية المؤسساتية التي من خلالها يتم تدبر السلع المادية وتوزيعها. إذ لا يستطيع أحد أن يفترض على وجه العموم وجود أي مؤسسات اقتصادية خاصة بالشق الترشيدي كتلك التي يتميز بها اقتصاد السوق. فليس الاقتصاد الترشيدي الذي يحكمه مفهوم الندرة هو الذي له صفة العمومية وإنما هو بالأحرى تلك الحاجة للإمداد المنظم للسلع المادية (Dalton 1961:20).

تكمن المشكلة في نظر بُولانِي بالنسبة لمن يحاولون تطبيق مفاهيم اقتصاد السوق على المجتمعات ماقَبْل الرأسمالية في الخلط الذي يكمن في المعني المزدوج لكلمة "اقتصاد".بالرجوع إلى التقسيم الثنائي الذي قدمه أرسطو للاقتصاد حين فرعه إلى اقتصاد منزلي *oeconomicus* واقتصاد تجاري *chrematisticus*، والذي سبقت الإشارة إليه، تنبه كارل بُولانِي إلى أن كلمة "اقتصاد" تحمل مفهومين مختلفين؛ فهناك المفهوم الذي يُعنى بتدبّر الإنسان لأحواله المعيشية وتوفير المتطلبات الأساسية لحياته المادية وحاجاته الضرورية ككائن بيولوجي وككائن اجتماعي، وجميع التنظيمات والإجراءات المتعلقة بذلك، وهو ما سماه الاقتصاد الواقعي substantive economics، وهذا المفهوم له صفة العمومية، إذ أنه ينطبق على كل المجتمعات من أدناها حتى أكثرها تطورا وتقدما. ولكن هناك مفهوم آخر ومختلف هو المفهوم القائم على اقتصاد السوق والنقود والذي يُعنى بتحقيق الأرباح والمكاسب وزيادة الإنتاج مع ترشيد النفقات والادخار من أجل تنمية الثروات ويقوم على تقديم المصلحة الشخصية على أي اعتبار آخر، وهو ما يسمى اقتصاد (السوق) الشكلاني formal economics، وهو المفهوم السائد في المجتمعات الصناعية والرأسمالية. في هذا المفهوم الأخير يتحول كل شيء، بما في ذلك الجهد الإنساني، إلى سلعة قابلة للبيع والشراء يحكم قيمتها مبدأ العرض والطلب في سوق تنافسية. ويميز بُولانِي بين هذين المفهومين بالعبارات التالية:

> يشير مفهوم الاقتصاد الواقعي إلى اعتماد الإنسان على موارد الطبيعة وعلى أخيه الإنسان للحصول على مقومات حياته وسد حاجاته المادية. أما مفهوم اقتصاد (السوق) الشكلاني فيشير إلى مجموعة الفرضيات المستوحاة من الطبيعة المنطقية لسلوكيات الأفراد العقلانية في مواجهة الخيارات في توظيف موارد محدودة لتحقيق غايات محددة. هذان المفهومان منفصلان ولا علاقة لأحدهما بالآخر فالأول أساسه واقعي بينما الثاني أساسه منطقي. فهما مختلفان كاختلاف قوانين الطبيعة عن القوانين المستنبطة عقليا (Polanyi 1953: 162-3).

الاقتصاد الواقعي مفهوم عام ينطبق على كل المجتمعات الإنسانية في مختلف مراحل تطورها التاريخي والثقافي بينما يقتصر المفهوم الآخر على المجتمعات التي يسود فيها نظام اقتصاد السوق بشقيه الجزئي والكلي. هذان المفهومان ينطبقان معا على المجتمعات الرأسمالية، أما بالنسبة للمجتمعات البدائية فإنه يسود فيها بطبيعة الحال الاقتصاد الواقعي لكنها لا تعرف اقتصاد السوق بالمعنى الرأسمالي ولذلك فإن فرضياته لا تنطبق عليها. في هذه المجتمعات لا يلعب السوق أي دور يذكر في التنسيق بين مختلف النشاطات الاقتصادية حيث أن لديها تنظيمات مؤسساتية أخرى تقوم بهذه الوظيفة. ولذلك لو أردنا إجراء دراسات اقتصادية تاريخية مقارنة بين مختلف المجتمعات وفي مختلف العصور فإنه لا يمكننا اللجوء إلى مفاهيم اقتصاد السوق التي تقوم على مبدأ تعظيم المكاسب وتحجيم الخسائر لأنها ظاهرة حديثة لا تنطبق على كل المجتمعات. اقتصاد السوق الشكلاني التجريدي لا يصلح كأساس للمقارنة بين الاقتصادات المختلفة عبر الزمان والمكان وعبر الشعوب والجماعات المختلفة لأنه لا ينطبق إلا على المجتمعات الصناعية. ولكن يمكننا اللجوء إلى اقتصاد الواقعي لأنه هو النمط السائد بشكل أو بآخر في كل المجتمعات وبذلك فهو يشكل أرضية مشتركة للمقارنة

لأنه يمثل علاقة الأفراد ببعضهم البعض من ناحية وبينهم وبين البيئة الطبيعية من ناحية أخرى من أجل الحصول على مستلزمات الحياة من سلع وخدمات، فالمجتمعات قاطبة، من أدناها إلى أرقاها، يلزمها تدبر أمور معاشها والسعي للحصول على ضرورات الحياة (Polanyi 1944: 243-7).

الاقتصاد الواقعي المعني بتدبر الأفراد لأحوال معيشة أسرهم إما بإنتاج السلع واستهلاكها مباشرة أو مقايضة ما يفيض منها عن الحاجة واستبداله بسلع تحتاجها الأسرة هو السائد في المجتمعات التقليدية وتشكل العائلة فيه وحدة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والهدف منه تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير ما يحتاجه أفراد العائلة من مقومات الحياة الأساسية من مأكل وملبس ومأوى دون السعي إلى تحقيق الفائض أو الربحية، ولذلك يطلق عليه الاقتصاديون مسمى اقتصاد المعاش ويميزونه عن الاقتصاد السياسي أو اقتصاد السوق. ابتداء من المرحلة التي يبلغ فيها المجتمع مستوى من التطور تتبلور فيها لديه سلطة مركزية محددة المعالم يأخذ الاقتصاد في التحول من اقتصاد معاش إلى اقتصاد سياسي هدفه تحقيق الفائض. في هذه المرحلة المتطورة يبدأ النسق الاقتصادي محاولاته للانسلاخ من النسق القرابي والديني وبقية الأنساق الاجتماعية مع الاحتفاظ بقدر من الارتباط بالنسق السياسي الذي يتولى تسييره، بما في ذلك تطبيق القوانين وفرض العقوبات المتعلقة بالعقود والتعاملات التجارية ودفع الأجور والإيجارات والضرائب والمكوس والزكاة والجمارك وما شابه ذلك (Harris 1987: 126-7). اقتصاد المعاش يقوم على تأمين الحد الأدنى من متطلبات البقاء بأقل جهد ممكن، لذا فهو يتسم بالاستقرار والركود، على عكس الاقتصاد السياسي الذي يحكمه السوق ومبدأ الربحية وتسيره قوة مركزية هدفها تنمية الموارد ومضاعفة الإنتاج لتحقيق الفائض من أجل تمويل المؤسسات السياسية والعسكرية والدينية والاجتماعية التي يقوم عليها جيوش مجيشة من المختصين الذين لا دخل لهم بإنتاج الغذاء والتي تعمل على حماية مصالح الطبقة الحاكمة وتكريس الوضع القائم وتعزيزه (Johnson *et al* 1987: 13).

يقول بُولانِي إن كل المجتمعات بحاجة إلى أن تبلور ترتيبات وممارسات محكومة بقواعد وأصول تمكنها من تسيير نشاطاتها المعاشية ودمجها وتنظيمها على شكل نمط مؤسساتي ينسق فيما بينها (Polanyi 1944: 43-55; Dalton 1961: 6). هذا ما يسميه بُولانِي الاقتصاد المؤسساتي institutional economics. بدون ذلك لا يمكن الربط بين مختلف عمليات الإنتاج والتوزيع وضمان توفر السلع والخدمات وتدفق إمداداتها. هذه الأمور تحتاج لترتيبات وتنظيمات مؤسساتية محددة لها قواعدها وقوانينها التي تضمن استمرار هذه العمليات ودوام فاعليتها والحفاظ على التنسيق والاعتماد المتبادل بين كل الأطراف المعنية بها، بما في ذلك صناعة الأدوات وتوظيف التكنولوجيا المتاحة لاستخلاص الموارد الطبيعية والاستفادة منها وتقسيم العمل بين المنتجين واستمرارية الإنتاج ونقل السلع وتخزينها وتوزيعها بين المستهلكين، مع الأخذ في الاعتبار بأن هذه النشاطات الاقتصادية تتم في سياق اجتماعي ووفق معطيات ثقافية تحدد الواجبات والحقوق. هذه الأنماط المؤسساتية هي التي تضمن التنسيق واستمرار التعاون في توفير السلع المادية الضرورية لاستمرار الحياة على الصعيدين العضوي والاجتماعي ولضمان بقاء المجتمع كأفراد، كائنات عضوية، وكجماعة متماسكة لها صفة الديمومة والاستمرارية.

يتألف نظام اقتصاد الواقع أو المعاش، وفق منظور بُولانِي، من تدابير يتخذها المجتمع لدمج النشاطات المعاشية وتنظيم التفاعل بين الأفرد بعضهم البعض وبينهم وبين بيئتهم الطبيعية من أجل الحصول على

مستلزمات العيش. التعرف على الآليات التي تعمل على دمج هذه النشاطات والتنسيق فيما بينها على مستوى الواقع الفعلي يتطلب منا أن نكتشف من خلال البحث الإمبيريقي هذه التدابير والأنماط التي تتشكل من خلال نسيج العلاقات الاجتماعية السائدة. آليات الدمج والتنسيق هذه لا بد أن تعمل ضمن أُطر وأنماط مؤسساتية تشكل القاعدة التي تنظم مختلف الفعاليات الاجتماعية، بما في ذلك الفعاليات الاقتصادية، وتسندها وتعمل على دمجها. فكل نمط مؤسساتي يقابله آليات تتوافق معه من آليات الدمج والتنسيق والتي تشمل من ضمن ما تشمله الإجراءات التي يتخذها المجتمع في تسيير نشاطاته الاقتصادية. ويلزم التأكيد على أن المقصود بالأنماط المؤسساتية كل التفاعلات الاجتماعية المطّردة والمنتظمة التي تتعدى حدود الجهد الفردي، أي أنها ليست حصيلة وجماع الجهود الفردية النابعة من رغبات الأفراد وسلوكهم كأفراد منعزلين ومستقلين عن بعضهم البعض. النمط المؤسساتي يفترض وجود مجتمع قائم بتنظيماته وبنيانه يولد فيه الفرد الذي لا يملك إلا أن يخضع لقيمه ومفاهيمه.

هذا المنهج الإمبيريقي هو المنهج الملائم لدراسة اقتصادات المعاش في كل المجتمعات وهو المنهج الذي حاول بُولانِي من خلاله أن يحدد في الفصول من الرابع إلى السادس من كتابه **التحول الكبير** الأنماط المؤسساتية التي توظفها المجتمعات من أجل تأمين إنتاج حاجياتها الحياتية وتوزيعها وأن يحدد شكل البناء الاجتماعي الذي يسود فيه كل نمط من هذه الأنماط المؤسساتية في كل مرحلة من مراحل تطورها. ومن خلال قراءته لما كتبه بْرونِزْلاو مالِناوسْكي Bronislaw Malinowski ومارسيل مَاوْس Marcel Mauss عن المهادة بين الشعوب البدائية توصل إلى تحديد ثلاثة أنماط كل منها يعمل بطريقة مختلفة على دمج مكونات النسق الاقتصادي من إنتاج وتوزيع مع بعضها البعض ومع بقية أنساق المجتمع بما يتواءم مع شكل البناء الاجتماعي القائم، أي أن كل شكل من أشكال البناء الاجتماعي يقابله نمط مؤسساتي من أنماط التوزيع. هذه الأنماط الثلاثة هي التهادي وإعادة التوزيع والتبادل التجاري market exchange.

هذا هو المقصود بالنسق الاقتصادي في ذلك الإطار المتعلق بتوفير ضرورات المعاش والذي هو ضرورة بيولوجية حيوية ولذلك ينطبق على كل المجتمعات وفي كل المراحل التاريخية مهما اختلفت المعطيات التكنولوجية والبيئة الطبيعية بينها، فكل المجتمعات تحتاج إلى الحد الأدنى من ضرورات البقاء على الحياة من مأكل وملبس ومن تزاوج ودفاع عن النفس وتنظيم الطقوس والشعائر، الخ. النمط المؤسساتي القائم في المجتمعات الرأسمالية لدمج النشاطات الاقتصادية هو نمط السوق بما يتضمنه من آليات العرض والطلب والتبادل التجاري التي تضبط إيقاع الاقتصاد وتنتظم مختلف العمليات الإنتاجية والتوزيعية وتربط فيما بينها في نسق موحد. من خلال النقود والأسعار يتمكن اقتصاد السوق من الربط بين مختلف مكوناته من موارد وعناصر إنتاج وأراضي وأجور وقروض وفوائد ومواد غذائية ومساكن وملابس، إلى آخر القائمة بحيث أن أي اختلاف في سعر أي من هذه المكونات سوف يؤثر على أسعار المكونات الأخرى، كما أن النقود تضع سعرا على أي شيء مهما كان وتجعله قابلا لأن يطرح في السوق وعرضه للبيع والشراء، حتى النقود تصبح قابلة للبيع والشراء وسعرها هو الأرباح التي يجنيها الدائن من المدين. هذا هو ما يقصده الاقتصاديون حينما يتحدثون عن آليات السوق المتمثلة في قُوى العرض والطلب التي تجعل من كل مكون من هذه المكونات متساوقا مع الآخر ومعتمدا عليه. وهذا أيضا هو ما دفع بالاقتصاديين التقليديين إلى تركيز اهتمامهم على البحث عن العوامل التي تحدد الأسعار وقيم السلع ودفعهم إلى القول بأن الاقتصاد لو ترك لشأنه لتمكن

من تنظيم نفسه بنفسه من خلال آليات العرض والطلب. هذه الخاصية الترابطية هي ما يميز اقتصاد السوق ويحدد كيفية تخصيص الموارد المحدودة بين خيارات غير محدودة. هذا الواقع التنظيمي، والذي أفرزته ظروف تاريخية محددة، يمثل مرحلة تاريخية سبقتها مراحل مختلفة عنها وهو الذي أفرز مفهوم الرجل الاقتصادي الذي يتخذ قراراته ويحدد أولوياته وخياراته وفق معطيات عقلانية وينصب اهتمامه على الحد من الخسائر وتعظيم المكاسب ويرى في تكديس الثروة هدفا يسعى إليه وقيمة اجتماعية تعلو وتتقدم على أي قيمة أخرى يمكن أن تتعارض معها. وهذا أيضا ما منح اقتصاد السوق درجة غير مسبوقة من الاستقلالية عن الأنساق الاجتماعية التي نشأ فيها والتحرر إلى حد بعيد من المؤثرات الدينية والقرابية والقيم الاجتماعية وغيرها من الاعتبارات الأخرى. وبينما نجد في المجتمعات التقليدية والبدائية أن القيم والأعراف والتنظيمات الاجتماعية هي التي تسيّر وتوجه العلاقات والنشاطات الاقتصادية ينعكس الوضع في المجتمعات الرأسمالية بحيث تصبح النشاطات الاقتصادية هي التي توجه العلاقات الاجتماعية والقيم الثقافية.

هذا لا يعني أنه لا توجد سمات مشتركة بين اقتصاد المجتمعات التقليدية والاقتصاد الرأسمالي ولكن علينا أن نبين من خلال البحث الإمبيريقي ما أوجه الشبه التي تسري على كل المجتمعات عبر مختلف مراحلها التاريخية والثقافية والتي أدت إلى الزعم الواهم بأن قوانين اقتصاد السوق تنطبق على الجميع، كما أن علينا أن نبين ما أوجه الاختلاف التي تميز اقتصاديات المجتمعات التقليدية عن اقتصاد السوق والتي قد تكون في كثير من الأحيان أعمق وأبعد أثرا من أوجه الشبه. وحتى أوجه الشبه لو وجدت فإنها قد تكون شكلية، بمعنى أنها تؤدي وظائف مختلفة وتسيرها ترتيبات مؤسساتية مختلفة مثل تقسيم العمل الذي يوجد في كل المجتمعات لكنه في المجتمعات التقليدية يقوم على أساس السن والجنس وليس على أساس التخصص. كما أن نشاطات الاقتصاد المعاشي تتم في إطار السوق في المجتمعات الرأسمالية بينما هي في المجتمعات التقليدية تتم في الإطار العائلي والعشائري. كذلك تبادل السلع وتوزيع الناتج على المستهلكين أمور تحتاج لها المجتمعات البدائية والتقليدية مثلما تحتاج لها المجتمعات الصناعية، لكن الاختلاف يكمن في الشكل الذي تتخذه هذه التبادلات وطبيعة العلاقات التي تحكمها أو تتمخض عنها. عملية تبادل السلع في المجتمع التقليدي ما هي إلا حدث عابر ضمن سلسلة من العلاقات الاجتماعية المستمرة التي تحكم هذا التعامل المادي وتوجهه وتؤثر عليه مثلما تتأثر به. لذا نقول إن العلاقات الاجتماعية تحكم عمليات التبادل هذه، مثلما أن التبادلات أيضا توجه العلاقات الاجتماعية وتعبر عنها وتحدد طبيعتها ومجرياتها وقد تسهلها أو تحد منها.

وكما أشار بُولانِي فإن "ضبط النسق الاقتصادي وربطه بالسوق يترتب عليه نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لمجمل التنظيم الاجتماعي –إنه يعني أن تسيير المجتمع برمته يتحول إلى عملية تابعة لمقتضيات السوق. وبدلا من أن يكون الاقتصاد مندمجا في العلاقات الاجتماعية تصبح العلاقات الاجتماعية مدمجة في النسق الاقتصادي" (Polanyi 1944: 57). هذا على خلاف المجتمعات البدائية والتقليدية التي يقول بُولانِي إن النشاطات المعاشية فيها تندمج مع بقية مؤسسات المجتمع الأخرى وتشكل جزءا لا يتجزأ منها ويتم تنظيمها من خلال التهادي reciprocity وإعادة التوزيع redistribution (Polanyi 1953; 1968). يقول بُولانِي:

> من الناحية الإمبريقية نلاحظ أن أشكال الدمج الأساسية هي المهاداة، وإعادة التوزيع، والتبادل التجاري. المهاداة تعني حركة السلع بين نقاط متعادلة ومترابطة في المجتمع تتخذ صفة التجمع التناظري المتكافئ symmetrical groupings. بينما يشير إعادة التوزيع إلى الحركة تجاه مركز للتقسيم والحصحصة لتعود

> وتخرج منه إلى من تخصص لهم. أما التبادل فيشير إلى حركة متعاكسة من يد إلى يد في ظل نظام السوق. تتطلب المهاداة، إذن، كخلفية لها، جماعات منظمة تنظيما تناظريا تكافئيا، بينما تتطلب إعادة التوزيع قدرا من المركزية في التنظيم الاجتماعي، أما الدمج عن طريق السوق فيتطلب وجود نظام السوق الذي يحدد الأسعار. وهكذا يتضح أن أشكال الدمج المختلفة تتطلب وجود شكل محدد من أشكال الدعم المؤسساتي (Polanyi 1953: 169).

وهكذا نجد أن نمط السوق يسود في المجتمعات التي يقوم بناؤها الاجتماعي على النظام الرأسمالي الطبقي والتراتبية الاجتماعية. بينما نجد أن نمط التهادي يسود بين جماعات بدائية يقوم بناؤها الاجتماعي على التناظر بين قُرى أو جماعات عشائرية متكافئة في المكانة والقوة والحجم (Nash 1964: 178; 1968: 363). ويسود نمط إعادة التوزيع في الجماعات العشائرية المتطورة أو القبلية التي لها رئيس أو زعيم له من السلطة المعنوية أو المادية ما يمكنه من جمع الإنتاج من أفراد عشيرته لإعادة توزيعه مرة أخري بين أفرادها. أي أنه بينما يتم التهادي عادة بين جماعتين متمايزيتين فإن إعادة التوزيع تتم داخل الجماعة الواحدة فيما بين أفرادها الذين يتوجهون بفائض إنتاجهم إلى المركز المتمثل في شخص الأمير أو الزعيم أو الشيخ الذي يقوم بدوره بإعادة توزيع الفائض على أفراد جماعته حسب احتياجاتهم ومقاماتهم. ونلاحظ أن التهادي وإعادة التوزيع لا تتخذ تدابير مؤسساتية خاصة بها كنشاطات اقتصادية، كما هو الحال بالنسبة لاقتصاد السوق. فالتناظرية التي تحكم التهادي هي قائمة أصلا في صميم البناء الاجتماعي كتنظيم يحكم مجمل العلاقات الاجتماعية بينها ولم تنشأ كتنظيم مستقل لتنظيم العلاقات الاقتصادية حصرا، مثلما أن نظام المشيخة في التنظيم القبلي قائم أصلا ولم يوجد فقط من أجل إعادة توزيع الناتج الاقتصادي (Polanyi 1944: 56-7).

يختلف تبادل الهدايا عن تبادل السلع في أن تبادل السلع يتم عن طريق البيع والشراء بين أناس أغراب لا تربطهم أي علاقة شخصية أو قرابية كل منهم يسعى إلى تحقيق أكبر قدر يستطيعه من المكاسب على حساب الآخر، لأن العملية بالنسبة لهم تجارية مادية بحتة تحكمها ظروف السوق وآليات العرض والطلب. وتجري العملية التبادلية بين البائع والمشتري كأفراد خارج السياق الاجتماعي وبصرف النظر عن المكانة الاجتماعية والمقام لأي منهما ولا تشكل السلع بالنسبة لهما سوى مواد قابلة لنقل الملكية بكل بساطة عن طريق البيع والشراء دون أن تتخذ العملية التبادلية أي بعد اجتماعي أو مسحة شخصية وتنتهي العلاقة بينهما بمجرد انتهاء الصفقة (Narotzky 1997: 43). أما تبادل الهدايا فإنه يشكل جزءا أساسيا من التفاعل الاجتماعي والاعتماد المتبادل بين أفراد العشيرة أو الجماعة المحلية والوفاء بالالتزامات الدينية والأخلاقية والاقتصادية. المهم في هذه العملية ليس الهدية في حد ذاتها كشيء مادي وإنما العلاقة التي تنشأ أو تستمر وتتوثق عن طريق التهادي (Dalton 1961: 21; Bohannan 1963: 232)، أي أن العلاقة بين الأفراد أنفسهم في هذه الحالة أهم من العلاقة بينهم وبين الأشياء التي يتبادلونها والتي هم يتبادلونها لا لذاتها وإنما من أجل العلاقة الناتجة عن مثل هذا التبادل.

ويحدد مارْشَل سالِنْز Marshall sahlins ثلاثة أنماط تبادلية من المهادة: التبادلية الشمولية generalized reciprocity والتبادلية التعادلية balanced reciprocity والتبادلية السلبية negative reciprocity (Sahlins 1972: 193-6). وتعتمد هذه الأنماط الثلاثة على درجات القرابة أو الغربة بين المتبادلين. فالتبادلة الشمولية

تسود بين أفراد الجماعات المحلية الصغيرة التي تربطهم أواصر قوية من القربى أو الجوار التي تسود فيها قيم الإيثار بحيث أن كلا يعطي حسب قدرته ويأخذ حسب حاجته. المنحة في هذه الحالة ليست دين تتوقع الجماعة المانحة أن تسترده من الجماعة الأخرى بنفس القيمة وفي مدة محددة، إذ ليس هنالك محاسبة فالجميع كل مدين للآخر بشكل أو بآخر والكل سوف يسترد دينه طال الزمان أم قصر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وليس بالضرورة من نفس الشخص المدين له، بل إن من يعطي لأي من كان هو في واقع الأمر يرد العطية ويسدد دينا سابقا عليه. هذا النمط من المبادلة يشكل جزءا لا يتجزأ من مضامين العلاقات الاجتماعية المستمرة بين أفراد طرفي التبادل بما تنطوي عليه من التزامات مشتركة واعتماد متبادل، فالكل متكاتفون متعاونون بعضهم يشد أزر بعض، حسب ما تمليه العادات والتقاليد وكافة القيم الاجتماعية. من يمتنع عن مد يد العون للمحتاجين أو يتلكأ عن رد ما يمنحه له الاخرون مع قدرته على ذلك يعرض نفسه للسخرية والنبذ.

ومن المنطقي أن تسود التبادلية الشمولية بين أفراد يعيشون متجاورين متقاربين بما يسمح باسترداد العطية ولو بعد حين. أما الجماعات المتباعدة التي لا تتلاقى إلا بالصدفة أو في مناسبات معينة وعلى فترات متقطعة ومتباعدة فإنه يسود بينها نمط المبادلة التعادلية التي تضمن للمعطي التعويض عن عطيته بما يعادل قيمتها خلال فترة زمنية محددة. المبادلة التعادلية تسود بين الجماعات التي تقطن بيئات طبيعية تختلف في مواردها أو بين جماعات تزاول نشاطات اقتصادية متباينة مثلما يحدث بين الرعاة الذين يقايضون منتوجاتهم الحيوانية مع المزارعين الذين يحصلون منهم على ما يحتاجون إليه من منتوجات زراعية مثل الحبوب والتمور. ومن الأمثلة المشهورة على التبادلية التعادلية نوع يرد ذكره كثيرا ويتكرر في المصادر الأنثروبولوجية ويطلق عليه الأنثروبولوجيون مسمى التبادل الصامت silent/dumb trade الذي يحدث بين أقزام pygmies غابات إيتوري Ituri في الكنغو الذين يعيشون على الصيد وقبائل البانتو Bantu المستقرة التي تمارس الزراعة. يحدث هذا النوع من التبادل دون احتكاك الطرفين أحدهما بالآخر ودون اللقاء وجها لوجه. يترك الأقزام بضاعتهم من الصيد وغيره من منتجات الغابة في مكان محدد متفق عليه وينسحبون ويأتي بعدهم البانتو ويضعوا بجانبها ما معهم من منتجات زراعية وأدوات وينسحبوا من المكان دون أخذ ما تركه الأقزام. بعدهم يعود الأقزام ليتفحصوا ما تركه البانتو فإن أرضاهم أخذوه وإلا تركوه. بعد ذلك يعود البانتو فإن وجدوا أن الأقزام لم يقبلوا ما تركوه لهم زادوا في الكمية وانسحبوا مرة أخرى. وهكذا حتى يقتنع كل طرف بأنه حصل على ما يرضيه مقابل ما يقدمه للطرف الآخر. عند هذا الحد يأخذ الأقزام ما تركه لهم البانتو وبعدهم يأتي البانتو ليأخذوا ما تركه لهم الأقزام. ويحدث ما يشبه ذلك مع جماعة الفيدا Vedda في سيلان الذين يبادلون العسل مقابل الأدوات المعدنية مع السنهاليز Sinhalese. وقد ذكر المؤرخ الإغريقي هِرودتُس Herodotus أن هذه هي الطريقة التي كان يتبعها القرطاجيون قديما من أجل الحصول على الذهب من الأفارقة. في هذا النوع من التبادلات الصامتة لا يحاول أي من الطرفين استغلال الآخر خشية أن يحجم ذاك عن الاستمرار ويتوقف التبادل ويبحث عن شريك آخر.

أما التبادلية السلبية فهي محاولة الحصول على شيء مقابل لا شيء كما يحدث في أعمال الغزو والسلب والنهب التي تحصل بين الغرباء الذين لا تربطهم صلة القربى.

المهاداة التبادلية هي أبسط أنماط التوزيع وأقدمها في التاريخ البشري وتسود في المجتمعات البدائية والتقليدية التي لا تعرف النقود ولا تعتمد على البيع والشراء والتبادل التجاري في الحصول على متطلباتها من السلع والخدمات. وهي وإن كانت تعد في صميمها عملية اقتصادية إلا أنها تختلف عن نمط التوزيع القائم على نظام السوق والنقود في أنها تتم بين أناس تربطهم علاقات شخصية وقرابية محملة بالمشاعر وتشكل جزءا من هذه العلاقات تؤثر فيها وتتأثر بها (Sahlins 1965: 3). وكما هو معروف تتميز المجتمعات البدائية بأنها مجتمعات صغيرة متجانسة الناس فيها متساوون بلا تراتبية ولا طبقية بحيث لا يستطيع أحد أن يفرض إرادته على الآخر ويسيرون شؤونهم بالتراضي والاتفاق الودي فيما بينهم. وحيث أن الناس في المجتمعات البدائية لا يملكون الأرض التي يلتقطون نباتها ولا قطعان الحيوانات التي يصطادونها ولا شيئا آخر من متاع الدنيا فمن الطبيعي ألا يعرفوا شيئا عن مفهوم الملكية الخاصة وأن يتشاركوا في كل ما يحصلون عليه. مشاركة الفرد الآخرين في كل ما يحصل عليه سمة ثقافية وقيمة اجتماعية تلازم هذه المجتمعات، فالإنسان يعطي طواعية حينما يكون قادرا ليكون له الحق في الأخذ حينما يكون محتاجا. الكرم هو الاستثمار الوحيد الذي يمكن التعويل عليه في مجتمع لا يعرف التكديس والتخزين. فالصياد مثلا حينما يحالفه الحظ يسارع إلى مشاركة الآخرين فيما اصطاد لأنه يتوقع منهم أن يبادلوه كرما بكرم وأريحية بأريحية إذا ما خابت مساعيه في المرة الأخرى، خصوصا وأن تقنياته البدائية لا يمكن أن تنتج كل ما يفي باحتياجاته مهما ضاعف جهده في العمل، كما أن التكنولوجيا البدائية تحد من تكديس الفائض الذي يمكن الركون إليه في الملمات مثل حالات المرض أو الكوارث أو فشل المحصول. الضمان الوحيد أمام الفرد في مثل هذه المجتمعات هو توسيع شبكة علاقاته ما أمكن مع أكبر عدد من الناس ويرتبط معهم عن طريق تبادل الهدايا ومد يد العون وتقديم الخدمات المجانية "الفزعات". ويسود نمط المهاداة في المجتمعات البدائية لكنه يوجد أيضا في المجتمعات الأخرى التي يتم فيها تبادل الدعوات والهدايا بين الأقارب والأصدقاء والجيران وزملاء العمل في بعض المناسبات مثل الأعياد وأعياد الميلاد والزواج، وغيرها.

أما إعادة التوزيع الذي أشار بُولانِي إلى أنه أحد وسائل دمج النشاطات المعاشية وتنظيمها فتتمثل في جمع فائض الإنتاج على شكل خراج أو زكاة أو ضريبة أو ما شابه ذلك وإيداعه في مركز تجميع مثل بيت المال ثم إعادة توزيعه على شكل هبات وصدقات على رجال الحاشية وعلى المحتاجين أو ولائم وحفلات تقام في مختلف المناسبات أو إنفاقه على مشاريع عامة أو للاستحواذ عليه من قبل النخبة الحاكمة والمسؤولين في السلطة (Polanyi 1944: 52). وتسود عادة في المجتمعات التي بدأت تظهر فيها بوادر السلطة والتراتبية الاجتماعية، كما في الأمارة التقليدية أو المشيخة أو السلطنة، مما يضمن إجبار الدهماء بشكل أو بآخر على الامتثال والتخلي عما يفيض عن حاجتهم للسلطة. وهذه أولى بوادر تحول الاقتصاد من اقتصاد معاش (عائلي) إلى اقتصاد دولة (سياسي) يضغط باتجاه زيادة الإنتاج وتعظيم الفائض.

ثورْستين فِبْلِن

سوف نمهد للحديث عن إسهامات ثورْسْتين فِبْلِن Thorstein Veblen بالتوقف عند مدرستين

مهمتين من المدارس المنشقة عن التيار العام للاقتصاد الكلاسيكي واللتين لا يقل تأثيرهما على الفكر الأنثروبولوجي من تأثير المدرسة الماركسية، وهما المدرسة التاريخية historical school والمدرسة المؤسساتية institutional school. هذه المدارس المنشقة، على خلاف المدرسة الماركسية، لم تقدم إسهامات نظرية يمكن الحديث عنها وإنما تكاد تنحصر إسهاماتها في نقد النظرية الكلاسيكية وتبيان الثقوب فيها والتأكيد على أن النظام الاقتصادي ليس مرتبا ومتوازنا بالشكل الذي يصوره الكلاسيكيون. إلا أن هذا لا يقلل من تأثير هذه المدارس على الأقل في إعادة النظر في مسلمات المدرسة الكلاسيكية من أجل تطويرها ومحاولة تصحيح ما يعتريها من أوجه النقص بحيث يمكن تعميم نتائجها على مجتمعات أخرى خارج المجتمعات الرأسمالية، خصوصا وأن المدرسة المؤسساتية تحديدا استقت معظم توجهاتها ومفاهيمها من الدراسات الأنثروبولوجية ومن طروحات كارل بُولانِي كما يتضح من اسمها.

من أهم الانتقادات التي وجهتها المدرسة التاريخية والمدرسة المؤسساتية للنظرية الكلاسيكية مفهوم الرجل الاقتصادي الذي يتصرف بكل عقلانية ورشد ويقارن بين خياراته وفق منطق رياضي دقيق وكأنه آلة حاسبة، هذا بالإضافة إلى الزعم بأن السلوك الاقتصادي يخضع لقوانين موضوعية ومجردة مثلها مثل القوانين الطبيعية الصارمة التي لها صفة الديمومة والعمومية والثبات بحيث تنطبق في كل الأزمنة والأمكنة ويمارسها الإنسان بكل تجرد وبمعزل عن البيئة الاجتماعية أو المحيط الثقافي الذي نشأ فيه وبعيدا عن العواطف والأهواء والنزوات والنزعات اللاعقلانية. يرى أقطاب المدرستين التاريخية والمؤسساتية أن مفهوم العقلانية مفهوم نسبي، بمعنى أنه يختلف من ثقافة إلى أخرى، فما يعتبر سلوكا رشيدا في مجتمع من المجتمعات قد يبدو سلوكا أخرق في مجتمع آخر. لذلك نجد أن سعي الإنسان نحو تحقيق مكاسب مادية بحتة وإشباع رغبات شخصية فردية يعد سلوكا صائبا ورشيدا في المجتمعات الرأسمالية بينما يعد سلوكا مُشينا في مجتمع ريفي أو عشائري تسود فيه قيم التكاتف والمساواة والإيثار والتضحية وإنكار الذات، ناهيك عن أن سلوك الفرد في المجتمعات التقليدية المحافظة محكوم بعادات وتقاليد صارمة تحد من استقلاليته وتضيق أمامه مجال الحركة وحرية الاختيار. هذا عدا كون بدائية التكنولوجيا في المجتمعات البدائية وبالتالي محدودية الموارد التي يمكن استخلاصها من الطبيعة لإرضاء حاجات الإنسان تحد من خيارات الفرد وتكاد تحصرها في مجالات تحصيل القوت وضرورات البقاء على قيد الحياة (Dalton 1969: 67). كما يرى هؤلاء أن النشاطات والسلوكيات الاقتصادية لا تخضع لقوانين مطلقة وتعميمات مجردة وإنما هي مسائل نسبية تتأثر بالبيئة الاجتماعية والقيم الثقافية وكذلك بالبيئة الطبيعية بما توفره من مواد أولية تحدد النشاطات الاقتصادية الممكنة وتختلف من موقع جغرافي لآخر. ومثلما تتحدد النشاطات الاقتصادية لأي شعب بالبيئة الطبيعية التي يقطنها والقيم الثقافية التي يؤمن بها فهي كذلك تتحدد بالمرحلة التاريخية التي يمر بها والمستوى التكنولوجي الذي يتمتع به. فمن دراسة الاعتبارات التي تحكم توزيع الملكية مثلا نجد أنها تخضع لعمليات تاريخية تتعلق بالتاريخ الاجتماعي أكثر مما تتصل بالتاريخ الاقتصادي، فهي تخضع مثلا لقوانين الضرائب والمكوس وقوانين ملكية الأرض هل هي خاصة أم مشاعة وقوانين الميراث هل ينتقل إلى الإبن الأكبر مما يؤدي إلى تركيز الثروة أم إلى الأبناء دون البنات أم إلى جميع الأبناء مما يؤدي إلى تفتيت الثروة.

نشأت المدرسة التاريخية في ألمانيا ونادت بوجوب استقراء حوادث التاريخ ومراحل التطور الاجتماعي عبر العصور والمراحل المتعاقبة لفهم السلوك الاقتصادي واستخلاص القوانين التي تحكمه ويخضع لها في كل مرحلة بدلا من منهج الاستنباط العقلاني المبني على مسلمات منطقية وتعميمات مجردة والذي عولت عليه كثيرا المدرسة الكلاسيكية. فالسلوك الاقتصادي، مثله مثل أنماط السلوك الأخرى، عرضة للتطور والتغير، على خلاف القوانين التي تحكم مظاهر الطبيعة. والاقتصاد المتغير يتنافى مع فكرة توازن السوق التي بناها الكلاسيكيون على فرضية تعادل قوى العرض مع قوى الطلب. وترى المدرسة التاريخية أن المصلحة الذاتية ليست هي الدافع الوحيد الذي يوجه سلوك الفرد الاقتصادي، بل هناك دوافع أخرى مثل الحب والإيثار والشفقة والشعور بالواجب والعادات والأعراف. هذه الدوافع لها تأثيرها الواضح على مختلف أوجه السلوك البشري، بما في ذلك السلوك الاقتصادي الذي لا يمكن التعامل معه كما لو أنه نوع فريد من السلوك يختلف عن غيره من مظاهر السلوك وبمعزل عنها (براوي ١٩٧٦: ١٢٦–٣٠؛ Haney 1938: 523-51). فقد تنطبق قوانين الكلاسيكيين على الاقتصاد البريطاني في أعقاب الثورة الصناعية لكنها لا تنطبق على الاقتصاد الألماني الذي كان متأخرا عنه بعض الشيء وما زال في أساسه اقتصادا ريفيا زراعيا. كما أن سياسة عدم التدخل وسياسة "دعه وشأنه laissez-faire" غير مجدية بالنسبة للاقتصاديات النامية التي تحتاج إلى قوانين حمائية حتى تستطيع اللحاق بالاقتصاديات الصناعية المتطورة (Landreth 1976: 273-8).

الكثير من القضايا التي أثارتها المدرسة التاريخية الألمانية تتفق مع توجه المدرسة المؤسساتية التي دشنها في أمريكا ثورْسْتين فِبْلِن (١٨٥٧–١٩٢٩) Thorstein Veblen والذي كان متأثرا بقراءاته الأنثروبولوجية وبنظرية التطور. تلتقي طروحات المدرسة المؤسساتية في العديد من النقاط مع طروحات المدرسة التاريخية وتحفظاتها على فرضيات المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وفي تأكيدها على أن الطقوس الاجتماعية والقيم الثقافية ومراحل التطور الثقافي التي يمر بها المجتمع لها دور لا يستهان به في توجيه النشاطات والسلوكيات الاقتصادية. وقد ضمن فِبْلِن معظم أفكاره في كتاب له مثير نشره عام ١٨٩٩ ولقي إقبالا منقطع النظير من المتخصصين وعامة القراء عَنونَه **نظرية الطبقة المترفة** *Theory of the Leisure Class*.

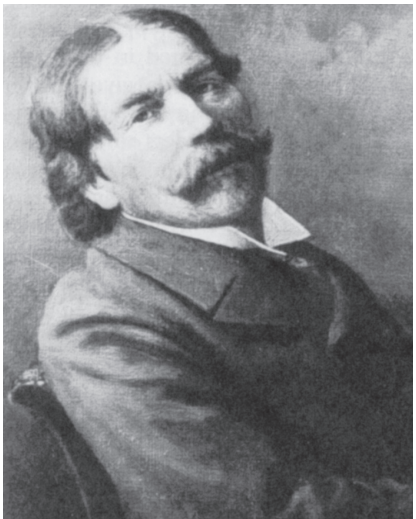

ثورْسْتين فِبْلِن
Thorstein Vebleni

خلُص فِبْلِن إلى أن النظرية الكلاسيكية ليست علمية تماما، فهي نظرية غائية teleological تصور الاقتصاد وكأنه يسير نحو غاية معينة ويتوجه لتحقيق هدف التوازن بين آليات العرض والطلب، بينما هو في حقيقته نظام يتطور بتطور الثقافة ويتغير بتغير النظم الاجتماعية، والتطور بطبيعته لا يسير نحو هدف معين وإنما هو مجرد آليات للتكيف مع الظروف المتقلبة. فالاقتصاد ليس نظاما ساكنا كما يصوره الكلاسيكيون وإنما هو عملية ديناميكية متجددة لا تتوقف

عند غاية محددة. كما انتقد تعلق الكلاسيكيين بالعمليات التصنيفية taxonomies للنشاطات الاقتصادية وتجزئتها دون النظر إليها كمكونات في كل متكامل كل منها له وظيفته في نظام مؤسساتي متساوق ومتطور. وتقوم النظرية الكلاسيكية على مسلمات لم يتم التحقق من صحتها وتفتقر إلى البراهين المؤيدة لها، مثل فرضية أن جني الأرباح والفوائد يعني بالضرورة العمل على إنتاج السلع التي يحتاجها الإنسان بأرخص الأسعار وأن المصلحة الفردية في ظل المنافسة الحرة وبدون تدخل الدولة سوف تصب في خانة المصلحة العامة. وقد وقع الكلاسيكيون في هذه الأخطاء المنهجية لأنهم لم يستفيدوا من التطورات التي حدثت في العلوم الاجتماعية الأخرى وبنوا فرضياتهم التي يدعون أن لها صفة العمومية على مفاهيم الفلسفة النفعية التي هي من إفرازات المجتمع الفكتوري وعلى دراسة حالة الاقتصاد في المجتمع الغربي في مرحلة محددة هي مرحلة ما بعد الثورة الصناعية وأغفلوا تماما دراسة المجتمعات الأخرى أو حتى دراسة المجتمع الغربي عبر مراحل تطوره المتعاقبة. ليس من المجدي، في نظر فِبْلِن، أن تقتصر الدراسات الاقتصادية على قضايا الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وغيرها من قضايا الاقتصاد الجزئي التي تركز على سلوك الأفراد والعائلات والشركات بمعزل عن بعضها البعض وبمعزل عن محيطها الثقافي، بل الأهم دراسة النظام الاقتصادي كبناء مؤسساتي مكوناته متداخلة مع بقية مكونات النسق الاجتماعي ومؤسساته تخضع لتأثيراتها وتتطور معها. فالإنسان يولد في مجتمع يفرض عليه عاداته وقيمه وأنماط السلوك المتوارثة التي تتشكل منها مؤسسات المجتمع. والاقتصاد، في نهاية المطاف، ما هو إلا مجموعة من النظم المؤسساتية التي لم تصنعها الطبيعة، وإن كانت البيئة الطبيعية تلعب دورا لا يستهان به في تشكيلها، وإنما صاغها الإنسان ليتمكن من خلالها من استغلال موارد الطبيعة لإشباع حاجاته. إنها نتاج التشريعات القانونية والترتيبات التعاقدية التي تظهر ثم تختفي وتستبدل في عملية تطورية لا تتوقف (Landreth 1976: 323-38).

وفي تحليلاته لسلوكيات الطلب توصل فِبْلِن إلى عدم صحة فرضيتين من أهم الفرضيات التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية. فالمترفون لا يقبلون على شراء السلع حينما تنخفض أسعارها وتصبح في متناول عامة الناس لأن هذا يفقدهم ميزة التباهي بالقدرة على اقتناء السلع باهضة الثمن التي لا يقدر على شرائها إلا القلة المترفة لتصبح بذلك مؤشرا على مكانتهم الاجتماعية المتميزة. الجري وراء المظاهر وحسد الآخرين والغيرة منهم يدفع بالمستهلك إلى مجاراتهم وتقليدهم وشراء السلع لا من أجل ما تجلبه له من منفعة بل من أجل التباهي والتظاهر بأنه ليس أدنى منزلة من غيره. المستهلك لا يشتري بالضرورة ما يعجبه هو ويفيده وإنما ما يعتقد أنه سوف يثير إعجاب الآخرين ويدفعهم إلى الاعتقاد بأنه من أبناء الطبقة المرفهة.

كذلك العمل الذي حوله الكلاسيكيون إلى سلعة بافتراضهم أن الإنسان يفضل الفراغ والرفاهية على مشقة العمل وأن الدافع الوحيد للعمل هو الحصول على الأجر ولم يأخذوا في حسابهم أن الإنسان يعمل من أجل العمل ذاته لأنه جبل على حب العمل. فالمجتمعات البدائية تقدس العمل وتعتبره شيئا نبيلا ومصدر فخر واعتزاز في حد ذاته. وهذا نابع من الإحساس الأبوي بالمسؤولية تجاه العائلة والأبناء وأجيال المستقبل، بعيدا عن اعتبارات الكسب والخسارة، ومن لا يعمل يصبح شخصا محتقرا من الجميع. كل فرد في تلك المجتمعات يؤدي دوره ويقوم بعمله، مهما كانت طبيعة

ذلك العمل الذي يقوم به، دون أن يشعر أن كدّه يخدش كرامته. ولكن منذ أن بدأ استغلال الإنسان لأخيه الإنسان في مراحل لاحقة من التطور الاجتماعي والتقني تحول العمال وأصحاب المهن الشاقة إلى أناس ممتهنين وإلى طبقة وضيعة بينما تحول المتسلطون من أبناء الطبقة المترفة إلى طبقة مرفهة لا تكد ولا تكدح وتحتقر العمل ولا تساهم في صنع الثروة الوطنية ولا في خدمة المجتمع وإنما تحقق الثروات الشخصية عن طريق نهب جهود الآخرين من الطبقة الكادحة من أجل الإسراف في تبذيرها وهدرها على سلع مظهرية لا تنفع في شيء غير إرضاء غرورهم وحبهم للتباهي والتعالي على الآخرين. فالإنسان الذي يسلب وينهب ويلجأ للقهر والمكر والخديعة يجمع الثروة الفاحشة وفي نفس الوقت يحصل على التقدير والاحترام ويعجب الآخرون بقوته ودهائه ويسعون جاهدين إلى تقليده. بهذه الوسائل غير النبيلة تتكون الطبقات النبيلة التي لا هم لها إلا الإسراف في البذخ والتبذير وتبديد ثروة المجتمع عن طريق الاستهلاك المتباهي conspicuous consumption. هذه السلوكيات ما هي إلا صور محدثة لممارسات السلب والنهب التي كان يمارسها الغزاة بين القبائل البدائية، وكل ما هنالك أن أبناء الطبقة المترفة فقط غيروا من أساليبهم وهذبوا ممارساتهم فحل الاستهلاك المتباهي محل تعليق فروة رأس الضحية مثلا على باب الكوخ عند الأقوام البدائية. ولكن بدلا من أن ينظر المجتمع إلى هؤلاء المبذرين والمغتصبين من أبناء الطبقة المرفّهة على أنهم يسلبون ثرواته ويبددونها رَفَع من مكانتهم باعتبارهم أقوياء وشجعان ودهاة وصاروا موضع التبجيل والاحترام من الجميع وأصبح الكل معجب بهم يحاول مجاراتهم في التبذير والتباهي والظهور بمظهر السلاب النهاب والإيحاء بأن لديه من الثروة ما يغنيه عن مشقة العمل العضلي الذي أصبح مشوبا بالحِطّة. فمشقة العمل التي ظن الاقتصاديون الكلاسيكيون أنها كامنة في طبيعة الرجل الاقتصادي رآها فِبْلِن انحطاطا طرأ على أسلوب معيشي كان من قبل نبيلا وشريفا.

من الأمثلة التي يوردها فِبْلِن على الاستهلاك المتباهي أنه في بداية تصنيع الملابس كانت الماركات التجارية للملابس الفاخرة تلصق عليها من الداخل لكن الأمر اختلف لاحقا وصارت هذه الماركات تلصق من الخارج ليتباهى من يلبسها بأنها باهضة الثمن. ثم صارت شركات الدعاية والإعلان تلعب دورها الخطير في خلق حاجات وهمية والتغرير بالمستهلكين للجري وراء سلع لا فائدة منها إلا التباهي والمراءات وتبديد الثروة الاجتماعية.

وعلى خلاف الكلاسيكيين، لم يرى فِبْلِن في رجل الأعمال ذلك الشخص النشيط الذي يحرك عجلة الاقتصاد ويدفعها إلى الأمام. رجال الأعمال من منظمين ومستثمرين ما هم إلا مجرد أشخاص طفيليين لا يهمهم إلا جمع المال وتحقيق الفوائد والأرباح حتى لو كان ذلك على حساب الرفاهية الاجتماعية وكفاءة الإنتاج التي يمكن أن تحققها المخترعات الحديثة. وظيفة الرأسمالي ليس المساعدة على إنتاج السلع التي تسد حاجات المجتمع وإنما إحداث الاضطرابات في ذلك السيل المنتظم من الإنتاج بحيث تتقلب القيم ليستفيد من الاضطراب الناجم عن ذلك لجني الأرباح. هؤلاء لا يهمهم إلا خلق الفوضى وتضليل المجتمع بإقامة صروح زائفة من الإئتمانات والقروض والتمويل الخدّاع وعن طريق التلاعب والمضاربات ليستفيدوا من البلبلة التي يخلقونها لأنها تتيح لهم فرصا جديدة للكسب بالطرق المشروعة وغير المشروعة. ويمكنهم رفع أسعار السلع أو خفضها متى شاؤوا عن طريق الاحتكار والتحكم

بكميات الإنتاج. فالكسب عندهم أهم من الكفاءة الإنتاجية ورفاهية المجتمع وتلبية احتياجاته، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى عواقب وخيمة مثل حالات التضخم والكساد والركود.

ويؤكد فِبْلِن على أهمية الثنائية التضادية بين الغريزة الخلاقة في الإنسان التي تدفعه نحو حب الاستطلاع والمعرفة وتحفزه على العمل المنتج بكفاءة وإتقان وفق أفضل المستويات الممكنة والتي هي مدعاة للفخر والإعجاب والاعتزاز بالذات وبين غريزة التملك والاقتناء التي تدفع إلى الأنانية والجري وراء المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة. هذه الثنائية نلاحظها بشكل واضح في المجال الاقتصادي متمثلة من جهة في المنظمين والمدراء الذين لا يهمهم إلا جني الفوائد والأرباح ومن جهة أخرى في الفنيين والمهندسين الذين يركزون على كفاءة الإنتاج وجودة المنتَج. فرجل الأعمال لا يهمه الجانب الإنتاجي بل ينصب اهتمامه على كسب المال، بينما ليس للمهندس من غاية إلا الإنتاج بكفاءة.

ولقد تنبأ فِبْلِن بقيام ثورة تطيح بالنظام الرأسمالي، لكن الثورة التي بشر بها تختلف كليا عن تلك التي دعا إليها كارل مارْكْس. إنها ثورة تعيد لحافز العمل الخلاق مكانته النبيلة وهدفه الأسمى المتمثل في خلق المنافع الحقيقية للجنس البشري بعيدا عن الاستغلال وعن التمويه الدعائي والإعلانات الزائفة. منشأ الثورة ليس الصراع بين الرأسماليين والعمال، كما تصوره مارْكْس، وإنما بين رجال الأعمال الذين لا هم لهم إلا جني الأرباح واحتكار الأسواق وبين المهندسين والفنيين الذين همهم كفاءة الإنتاج وتحسين مواصفات السلع مع خفض التكاليف. الآلات التي يتعامل معها هؤلاء بشكل مباشر ومستمر تفرض على تصرفاتهم وطرق تفكيرهم طريقتها الدقيقة والمنتظمة في العمل. فالآلة لا تعنيها القيم ولا الأرباح وإنما إنتاج السلع بكفاءة ولذا فهي تجبر من يتعامل معها أن يسلك في تفكيره منهجا واقعيا يخضع لاعتبارات علمية صارمة يمكن قياسها بعيدا عن الخرافة وعن ما يتنافى مع العقل والمنطق. تعامل الفنيين والمهندسين مع الآلات يجعلهم يعيشون حياتهم ويفكرون ويعملون كما تعمل الآلات نفسها التي تخضع لقوانين ميكانيكية، وهذا مما يغرس فيهم روح التفكير العلمي السببي ويعودهم على الدقة والانضباط بعيدا عن طقوس الطبقة المترفة وشعائرها المضللة ورموزها الزائفة التي تتنافى مع التفكير العقلاني. هذا ينمي لدى المهندسين والفنيين نزعة التمرد ضد الرأسماليين المرفهين الذين ليس بمقدورهم عمل أي شيء بدونهم لأنهم يفتقرون للثقافة التكنولوجية ولا يعرفون إلا أقل القليل عن الآلات وطريقة عملها. سوف تصل درجة اشمئزاز المهندسين والفنيين من مدرائهم من رجال الأعمال ومن أساليبهم التي تتسم بالرياء والهدر والتخريب المتعمد إلى خلعهم والاستيلاء على المصانع وأدوات الإنتاج. يرى فِبْلِن أن المهم في إنتاج السلع هم المهندسون والفنيون أما رجال الأعمال فيمكن الاستغناء عنهم لأنهم لا دخل لهم أصلا في العملية الإنتاجية سوى جني ثمارها دون المشاركة الفعلية فيها. سوف يمسك المهندسون والفنيون بزمام الاقتصاد ويديرونه كما لو كان آلة ضخمة تعمل بانتظام وانضباط ميكانيكي كما تعمل أجزاء الآلة. فالاقتصاد أساسا هو عملية ميكانيكية الطابع، إنه الإنتاج الذي هو بدوره يعني تداخل أجزاء المجتمع وطبقاته أثناء مزاولتها لعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. هذه الآلة الاجتماعية تحتاج إلى ضبط ميكانيكي لضمان تعاون أجزائها والتنسيق الدقيق فيما بينها ليقوم كل جزء بوظيفته على أكفأ وجه، كما تعمل أجزاء الساعة. وهكذا نجد أن المدرسة التاريخية والمدرسة المؤسساتية تتفقان مع المدرسة الماركسية ومع توجهات الأنثروبولوجيا

الاقتصادية في التأكيد على أن الاقتصاد ليس نشاطا مستقلا بذاته ومنعزلا عن بقية المؤسسات الاجتماعية والأنساق الثقافية لأي مجتمع، وإنما هو جزء منها متداخل معها ومندمج فيها يتأثر بها وتتأثر به ويتطور مع تطورها في سلسلة من المراحل المتتالية. لذا لا يمكن فهم الاقتصاد بمعزل عن المركبات الاجتماعية الأخرى، كما هو المتبع في منهج التحليل الجزئي عند الكلاسيكيين. والاقتصاد الرأسمالي، مثل غيره من الاقتصاديات، لا يمثل إلا مرحلة من مراحل التاريخ الغربي والتي سبقتها وستتلوها مراحل أخرى مختلفة عنها.